النهار

خليل: لعمليات شراء تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية

أشار وزير المال علي حسن خليل، في كلمة ألقاها خلال افتتاح مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام"، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إلى "ان مؤتمرنا يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ بلدنا حيث التحدي الكبير، إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدياته وأن نعلن عجزنا كمسؤولين سياسيين في إدارة الدولة".

وأضاف: "يأتي موضوع الشراء العام كواحد من العناوين الأساسية المهمة في هذا السياق، حيث يشكل الشراء العام ما مجموعه ١٣ في المئة من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥ في المئة من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيوية وأساسية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين. هذا الأمر نحن بحاجة إليه لا أن يبقى في الدائرة نفسها التي تعتمد حالياً على مستوى إدارة الدولة، لأن القانون الذي عملنا عليه طويلاً في اللجان النيابية قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام لم يأتِ على مستوى الطموح الذي كنا نأمله والذي يتطلب ربما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجماً مع الحقيقة الثابتة، اننا نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية تعتمد الآليات والأدوات القانونية والعلمية التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام".

مواضيع ذات صلة

علي حسن خليل: الوضع المالي والنقدي مستقر ولا خوف على الليرة

وتابع خليل: "إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤولية في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندية لا تقيد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساو، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. عندما أقول هذا الكلام إنما أوجه نقدا عاما لنا جميعا لكي نتوقف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتجية للشراء العام أيضا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة"، ذاكراً: "لم يعد اليوم هناك، في العالم ربما إلا بعض من الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجية موحدة، ولا

يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونيا والتي يستطيع أياً كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نعم نحن ملتزمون ونتعهد بأن نحول شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتمادا الآليات والأدوات والوسائل الإلكترونية الحديثة التي تعزز هذا المبدأ"، مشيرا الى ان "هذه المسألة ليست إدارية ولا تتصل فقط بعملية ضغط بل تأتي في سياق المنطق الاقتصادي ومنطق توظيف المال في خدمة الشأن الاجتماعي والشأن العام لكل الناس".
وأوضح: "علينا أن ننتبه إلى أمر آخر، أنه عند وضع مثل هذه القواعد فالأثر المباشر سيكون على الوقائع الاقتصادية الداخلية في لبنان، أيضا ربما من خلال إعطاء الأولوية للإنتاج اللبناني لتحفيز القطاع الخاص اللبناني أولا على الإنتاج وثانيا على الاستيراد المنظم والقادر على أن يخدم التوجه الاقتصادي للدولة ورفع قيمة هذا الاقتصاد وحجمه بما يساعد على إعادة تشكيل الدورة المالية الجديدة وتكوينها بالطريقة التي تخفف إلى حد كبير من نسبة العجز ونسبة الدين على الناتج المحلي من خلال تكبير حجم هذا الناتج، بالإضافة إلى الوفر الذي سيؤمن للمالية العامة لتستطيع أن توظف جزءا من الأموال الموفرة لمشاريع وخدمات أخرى".
وقال: "علينا أن ننطلق إلى المرحلة العملية، وهذا المؤتمر في هذا السياق"، مشدداً على أنه "علينا أن نصل إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئية إنما تأتي ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسساتها تتوحد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها بعض بالطريقة التي تؤمن وفراً أكيداً ستؤمن بعودة التوازن المالي للبلد". واعتبر أنّ هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدي أمام كل القيادات السياسية اليوم.

https://www.annahar.com/article/823401-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AE%D8%B6%D8%B9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

المستقبل
AL-MUSTAQBAL

افتتح مؤتمر الشراء العام في معهد باسل فليحان

خليل: نتعهّد تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة

تعهّد وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أمس «تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات».

وقال خليل في كلمة ألقاها خلال مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام» الذي افتتِح بحضور عدد من المديرين العامين وممثلي الهيئات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات وممثلي المؤسسات الإقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني، إن «لا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تُحاسب في لبنان على أساس القوانين مرعيّة الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدّث قوانينها بطريقة تواكب العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب». ودعا إلى تحديث القوانين المتّصلة بإدارة الدولة والمال العام وأن تُصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن بدولته، وقال إن «القانون الذي عملنا عليه طويلاً في اللجان النيابية، وهو قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام، لم يأتِ على مستوى الطموح الذي كنّا نأمله والذي يتطلّب ربّما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجماً مع الحقيقة الثابتة، أننا نريد عمليّات شراء عام شفّافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقيّة، وتعتمد الآليّات والأدوات القانونيّة والعلميّة التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوّة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام». وقال: «لا يمكن أن نتحدّث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعدّدناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دوليّة واسعة في باريس من دون أن تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والمموّلين والقطاع الخاص والدول والمؤسّسات على أننا نسير في الطريق الصحيح».

واضاف: «اسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤوليّة في احترام القواعد التي يجب أن تُعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندّية لا تقيّد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساوٍ، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات». وقال «نحن ملتزمون ونتعهّد أن نحوّل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الآليّات والأدوات والوسائل الإلكترونيّة الحديثة التي تعزّز هذا المبدأ».
ولاحظ أن «هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدّي أمام كل القيادات السياسيّة اليوم، وفي ظلّ ظروف اقتصاديّة وماليّة معقّدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل

حكومة جديدة، قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمّل مسؤوليتها في عمليّة إصلاح جدّي وجذري لأوضاعنا الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة». وتابع: «من الخطير جداً أن نغامر في توقّعات الناس وبطموحاتهم، لنُسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسيّة بعضها مع بعض».

دو بيوليه
ورأت نائبة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيوليه أن توقيت المؤتمر «مناسب جداً إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدّمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدّة وبرنامجاً إصلاحياً طموحاً». ورأت أن هذا البرنامج الاستثماري «مهم جداً لرفاه الشعب اللبناني ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني». واعتبرت أن «تنفيذ خطة الحكومة يتيح إصلاح إدارة عدد من القطاعات وإدارة الشراء العام»، مشددة على أنها «فرصة مهمة للغاية للبنان». وأضافت: «في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكل الخطة الاستثمارية خطراً كبيراً إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يُعزز أهمية الشراء العام السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها». وشدّدت على أن مؤتمر «سيدر» يُشكّل «فرصة أمام الحكومة اللبنانية للبدء بتنفيذ خطة واسعة للإصلاح والاستثمار، والأهم أن يترافق ذلك مع آلية للمتابعة، توخياً للشفافية التامة والوصول إلى المعلومات إزاء الشركاء الدوليين». وختمت قائلة: «كلما حصل تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات ساء الوضع الاقتصادي»، آملة في أن تضمّن الحكومة الجديدة برنامجها توصيات المؤتمر ومناقشاته.

بييري
أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فأوضحت أن المصرف سيركّز في لبنان «على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص»، ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجدّدة. وذكّرت بأن المصرف ساهم في مؤتمر «سيدر»، وسيقدم الدعم «من خلال الخطة الاستثمارية». أضافت: «نتطلع لمساعدة الحكومة في تحضير برامج ضمن خطط الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص ونرغب في دعم مشاريع كهذه».

لازاريني
ولاحظ المنسّق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني أن «ثمّة توافقاً في لبنان على أهمية الاستقرار والنمو لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية». ووصف الشراء العام بأنه «من المواضيع الأساسية لبلوغ هذا الهدف». وأشار إلى أنه «أحد الإصلاحات التي التزمتها حكومة لبنان في مؤتمر سيدر في باريس لتحسين الحوكمة الماليّة».
وأشار إلى أن «الحكومة اللبنانية ستعرض في شهر تمّوز المقبل خلال مؤتمر عالمي على أعلى المستويات السياسيّة سيُعقد في نيويورك، التقدّم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق الأهداف وخطّتها للمضيّ قُدُماً في المراجعة الوطنيّة الطوعيّة، وبوجود حكومة جديدة قريباً ومجلس نيابي جديد، يكون لبنان في موقع جيّد للتخطيط لخطواته المقبلة في خطته الإصلاحيّة»
ورأى أن «المبادرات المطلوبة والتي تتناسب مع الرؤية الوطنيّة، لا تشمل فقط عناصر اقتصاديّة كتعزيز توفير فرص عمل، وقطاع سياحي نابض، ومناخ ملائم للابتكار، إنّما أيضاً تعزيز الحماية الاجتماعية كالمساواة الجندريّة، ونظام صحّي يمكن للجميع استخدامه وتحسين نوعيّة التعليم، وكلّ ذلك يجب ألا يتعارض مع الحفاظ على البيئة اللبنانية، بل أن يكون متوازياً مع الحفاظ على نظام لبنان الإيكولوجي الغني».

وشدّد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني «إلى جانب الحكومة ومجلس النواب لرسم وتحقيق لبنان الذي يطمح إليه اللبنانيون». كذلك أبرز أهمية بناء القدرات البشرية والتدريب في عملية تطوير الشراء العام الفعّال. وختم مؤكداً استعداد البنك الدولي والأمم المتّحدة «لمساعدة لبنان بكل الوسائل الممكنة في تحقيق الإصلاح في الشراء العام».

فوتوفات
وتحدث سيبير فوتوفات ممثلاً المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن «لدى لبنان قدرات مهنية وعلمية تجعل منه بلداً جائباً، لكن التشريعات المتعلقة بالشراء العام فيه هي الأقدم في المنطقة إن لم يكن في العالم، وهي تالياً غير كافية وتجاوزها الزمن، ولا تلائم متطلبات العصر».

الحكيم
واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، فرأى أنّ «إصلاحات الحوكمة في العالم العربي ضرورة لدعم الإصلاحات التي توصل إلى الاستدامة الماليّة والمساواة في الدخل، وتعزّز التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية، بالأخص لجهة الاهتمام بالمجموعات المهمّشة». وأشاد بجهود الحكومة اللبنانية في هذا السياق من خلال مؤتمر «سيدر».

بساط
وشددت رئيسة المعهد لمياء المبيّض البساط في كلمتها على أهمية «فتح نقاش حقيقي على قاعدة شراكة حقيقيّة بين الجهات المعنيّة كافة، أي الدولة التي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لدخول سوق الشراء لتعزيز تنافسيتها وتطوير أعمالها، والمستفيدون من الخدمات العامة الذي يسعون لخدمة سريعة وفاعلة وذات جودة عالية».
بعدها عُقِدت الجلسة العامة الأولى بعنوان «لماذا يُعتبر الشراء العام أداة استراتيجية لتعزيز الصمود والنمو المستدام في لبنان؟»، تلتها جلسة عامة ثانية بعنوان «التنافسيّة والابتكار: كيف يمكن للحكومة أن تعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام». ومن ثمّ عُقدت طاولة مستديرة أولى عن «الخدمات الإلكترونية لتعزيز المنافسة والشفافية»، أعقبتها طاولة مستديرة ثانية تناولت «بيانات الشراء العام للحدّ من الغشّ والفساد». ويُختتم المؤتمر اليوم الأربعاء.

http://almustaqbal.com/article/2056871/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B2%D9%86%D8%B3/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D8%B1-%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9

الصحيفة

خليل: لتأليف حكومة قادرة
على إعادة الثقة بين المواطن والدولة

رأى وزير المالية علي حسن خليل، في كلمة له في افتتاح مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام»، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أن «هدر الوقت هو جزء من الفساد. وهذا التحدي امام كل القيادات السياسية اليوم. وفي ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وان تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية».

وقال: «المسألة ليست مسألة طلبات خارجية او تمنيات خارجية او تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية او مؤسسات مالية دولية وليست ترفا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي ينبغي لا يمكن ان نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلب ان نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن».

اضاف: «من الخطير جدا ان تغامر بتوقعات الناس وبطموحاتهم، لتسرع وتتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة باحجام وبمحاولات رسم سوائر وحدود في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض. علينا ان نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على ان تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وان نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل».

خليل: اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا

الموقع الإلكتروني

اشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل الى اننا " امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة "، لافتا الى ان "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".

واوضح خليل ان "موضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الاساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة اي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن امام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي"، مضيفا:"نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الاليات القانونية العلمية التي تسمح الى الوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام".

وراى خليل ان "مجمل القوانين المتصلة بادارة الدولة يجب ان تحدد بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته "، لافتا الى انه "لم نكن في الكثير من الاحيان على قدر المسؤولية في احترام المعايير التي يجب ان تعتمد في ادارة الصفقات، لا على مستوى المناقصات ولا على مستوى القرار في ضبط الشراء بالتراضي والذي حصل في الكثير من المجالات"، مؤكدا اننا "ملتزمون لتحويل ادارة الهدر و الفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال العمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ ".

http://aliwaa.com.lb/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%86-%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%81%D8%B4%D9%84%D9%86%D8%A7-/%D9%88%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D9%86%D8%A7

خليل: لحكومة تتحمّل مسؤولية الإصلاح

دعا وزير المالية في افتتاح مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام» في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، إلى «تجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بالأحجام». وتعهّد «تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات».

ولاحظ خليل أنّ المؤتمر «يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ لبنان حيث التحدي الكبير إما أنْ نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدّياته وعجزنا كمسؤولين سياسيّين في إدارة الدولة».

وأشار إلى أن «الشراء العام يشكل ما مجموعه ١٣% من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥% من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيويّة وأساسيّة تتّصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين».

تابع: «انّ القانون الذي عملنا عليه طويلاً في اللجان النيابية، وهو قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام، لم يأت على مستوى الطموح الذي كنّا نأمله والذي يتطلّب ربّما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجماً مع الحقيقة الثابتة، أننا نريد عمليّات شراء عام شفّافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقيّة، وتعتمد الآليّات والأدوات القانونيّة والعلميّة التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوّة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام».

واعتبر خليل انه «لا يمكن أن نتحدّث عن إطلاق مشاريع في مستوى وحجم ما أعدّيناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دوليّة واسعة في باريس من دون أن تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والمموّلين والقطاع الخاص والدول والمؤسّسات على أننا نسير في الطريق الصحيح».

تتابع : «إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤوليّة في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات بطريقة شفافة ندّية لا تقيّد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساوٍ، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. وعندما أقول هذا الكلام إنّما أوجّه نقداً عاماً لنا جميعاً لكي نتوقّف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجيّة تُقدَّم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتيجيّة للشراء العام أيضاً تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة».

وقال: «لم يعد يوجد اليوم في العالم ربّما إلا بعض الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجيّة موحّدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونياً والتي يستطيع أيّ كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزّز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات». وختم خليل: «علينا أن نتحوّل إلى إدارة حكوميّة سياسيّة قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدّي لحل هذه المشاكل».

دو بيوليبه

من جهتها، رأت نائب رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيوليبه أن توقيت المؤتمر «مناسب جداً إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدّمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدّة وبرنامجاً إصلاحياً طموحاً». ورأت أن هذا البرنامج الإستثماري «مهم جداً لرفاه الشعب اللبناني ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني».

أضافت: «في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكّل الخطة الإستثمارية خطراً كبيراً إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يعزّز أهمية الشراء العامص السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها».

وأملت «أن يكون تحديث الشراء العام من أهم أولويات الحكومة الجديدة في الأشهر المقبلة»، وأن تعتمد في هذا المجال «مقاربة مدروسة تقوم على الإصلاح خطوةً خطوة».

وشدّدت على أن مؤتمر «سيدر» يشكّل «فرصة أمام الحكومة اللبنانية للبدء في تنفيذ خطة واسعة للإصلاح والإستثمار، والأهم أن يترافق ذلك مع آلية للمتابعة، توخياً للشفافية التامة والوصول إلى المعلومات ازاء الشركات الدولية». وختمت: «كلما حصل تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات ساء الوضع الإقتصادي».

بييري

أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فأوضحت أن البنك سيركّز في لبنان «على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص»، ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجدّدة.

لازاريني

المنسّق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني اشار من جهته، إلى أن «الحكومة اللبنانية ستعرض في شهر تمّوز المقبل خلال مؤتمر عالمي على أعلى المستويات السياسيّة سيُعقد في نيويورك، التقدّم الذي أحرزته لتحقيق الأهداف وخطّتها للمضيّ قُدُماً في المراجعة الوطنيّة الطوعيّة، وبوجود حكومة جديدة قريباً ومجلس نيابي جديد، يكون لبنان في موقع جيّد للتخطيط لخطواته المقبلة في خطته الإصلاحيّة».

فوتوفات

تحدث سيبير فوتوفات ممثلاً المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن «لدى لبنان قدرات مهنية وعلمية تجعل منه بلداً جاذباً، لكن التشريعات المتعلقة بالشراء العام فيه هي الأقدم في المنطقة إن لم يكن في العالم، وهي تالياً غير كافية وتجاوزها الزمن، ولا تلائم متطلبات العصر».

الحكيم

واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، أن «القرارات الحكيمة المسؤولة التي تتّخذها الحكومات عند تخصيص الموارد العامة في مسائل الصحّة والتربية والبنى التحتيّة هي المفتاح في مستقبل البلد، وفي دعم النشاط الاقتصادي وشبكات الأمان الاجتماعي خصوصاً في أوقات الأزمات».

بساط

أكدت رئيسة المعهد لمياء المبيّض البساط أنه «لكي يتمكّن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، ثمة إصلاحات هيكلية أساسيّة، أوّلها يتعلّق بقدرته على إدارة الأموال التي ستُمنَح له وعلى تحويل الخطط الطموحة واقعاً ملموساً في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فاعلة شفافة تفتح المجال للتنافس وتوفير فرص العمل، وكذلك لتطبيق التزامات لبنان البيئية والاجتماعية».

دو بيولييه: خطة «سيدر» الاستثمارية قد تشكّل خطراً كبيراً إذا أديرت بطريقة سيئة.
http://www.aljoumhouria.com/#/3874/10/292665

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

مؤتمر «الشراء العام وتعزيز الصمود والنمو المستدام»

خليل : لا يمكن ان نتحدث عن مشاريع «سيدر» من دون القواعد التي تطمئن الواهبين والقطاع الخاص

اشار وزير المال علي حسن خليل الى ان «لا يمكن ان نتحدث عن اطلاق مشاريع بمستوى المشروع الاستثماري التنموي الذي انعقد في باريس، من دون ان تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على اننا نسير في الطريق الصحيح»، داعيا الى «اقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث ادارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بادارة هذه الصفقات، للوصول الى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئية انما ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسساتها تتوحد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها البعض».

كلام خليل خلال افتتاح مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام»، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، اشار فيها الى «ان مؤتمرنا يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ بلدنا حيث التحدي الكبير، إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدياته وأن نعلن عجزنا كمسؤولين سياسيين في إدارة الدولة».

وقال خليل: «قد يبدو هذا الكلام مستغربا وخارج السياق، لكنه برأيي يأتي منسجما مع حقيقة التحدي الذي نعيش وهو ألا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تحاسب في لبنان على أساس القوانين المرعية الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدث قوانينها بطريقة تواكب هذا العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب في هذه الدولة».

واكد ان الاهتمام العالمي بلبنان الذي يتمظهر باهتمام السفراء وممثلي المنظمات الدولية وكل المتابعين للملف اللبناني، يشكل تحديا لنا كمسؤولين لبنانيين في ان ننتج صورة نموذجية عما يجب ان تكون عليه ادارة الشراء العام في لبنان، مشيرا الى ان «لا يمكن أن نتحدث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعديناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دولية واسعة في باريس مؤخرا من دون أن يكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والممولين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على أننا نسير في الطريق الصحيح. عندما نعطي هذه الصورة من التحدي لا نشكك في قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المرتجاة، بل نحاول أن نحفز الرأي العام وقوى المجتمع المدني والهيئات المراقبة لأعمال الدولة على أن تسلط الضوء على هذا الأمر لكي نصل إلى مرحلة نستطيع معها أن ننتج موقفا يحفظ مصالح هؤلاء الناس من جهة، ويحفظ قدرة الدولة على الاستمرار والتطور من جهة أخرى».

وقال: «المؤتمر ليس ملتقى للترف الفكري والنقاش النظري. بل المطلوب أن تصدر توصيات من مسؤولية وزارة المال أن تحملها إلى مواقع القرار التنفيذي في الحكومة وموقع القرار التشريعي في المجلس النيابي ولجانه المتخصصة. وبالتالي علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنية متخصصة في هذا الأمر للمباشرة فورا في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة هذه المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بإدارة هذه الصفقات والعمل الجدي على التحول نحو تقديم الخدمات الإلكترونية التي تسمح بإطلاق المناقصات المفتوحة بعيدا عن الشوائب الإدارية».

واضاف: «علينا أن نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل».

وكان قد تحدث نائبة رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيوليبه، ومدير مكتب البنك الاوروبي للانشاء والتعمير لدى لبنان غريشين بيرني، والمنسق المقيم للامم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني وممثل المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط في البنك الودلي ساروج كومارجا، والامين التنفيذي للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا المدير القليمي لمنطقة الشرق الاوسط محمد علي الحكيم ورئيسة المعهد لمياء المبيض.

https://www.addiyar.com/article/1542851-%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84--%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86

خليل: لاقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث ادارة المناقصات والتفتيش المركزي

أشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل الى أن لا يمكن أن نتحدث عن إطلاق مشاريع بمستوى المشروع الاستثماري التنموي الذي انعقد في باريس، من دون أن تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على أننا نسير في الطريق الصحيح، داعيا الى إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بإدارة هذه الصفقات، للوصول إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئية إنما ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسساتها تتوحد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها البعض.

كلام خليل جاء خلال افتتاح مؤتمر الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، حيث أشار الى أن المؤتمر يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ بلدنا حيث التحدي الكبير، إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدياته وأن نعلن عجزنا كمسؤولين سياسيين في إدارة الدولة.

وقال: ان القانون الذي عملنا عليه طويلا في اللجان النيابية قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام لم يأت على مستوى الطموح الذي كنا نأمله والذي يتطلب ربما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجما مع الحقيقة الثابة، اننا نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية تعتمد الآليات والأدوات القانونية والعلمية التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام. هذا الأمر يعتبر بالنسبة إلينا إصلاحا بنيويا له علاقة بالنظرة إلى الدولة ككل وليس تفصيلا جزئيا يتصل بمفردة واحدة بل يأتي في سياق متكامل لا بد من أن يصل إلى أهدافه في إعادة بناء كل المؤسسات التي تتكامل مع بعضها لتعطي الصورة النموذجية عن الدولة التي نريد.

وأضاف: لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤولية في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندية لا تقيد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساو، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات، مشيرا الى أنه يوجه نقدا عاما للجميع لكي تتوقف وبشكل واضح وصريح كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي، وللوصول إلى إعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتجية للشراء العام أيضا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة.

وقال: علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنية متخصصة للمباشرة فورا في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات

والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة هذه المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بإدارة هذه الصفقات.
http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=5&articleID=367256

خليل في مؤتمر «الشراء العام والنمو المستدام»: لإلغاء الصفقات العمومية والإحتكام لإدارة المناقصات

شدد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل على ضرورة المباشرة في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه اقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي، واكد العمل لمحاربة الفساد وإجراء إصلاح جدي وجذري وحقيقي.

ألقى الوزير المالية علي حسن خليل، كلمة في افتتاح مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام»، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، اشار فيها الى «اننا نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية تعتمد الآليات والأدوات القانونية والعلمية التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج»، وأكد انه «لا يمكن أن نتحدث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعددناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دولية واسعة في باريس أخيراً من دون أن يكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والممولين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على أننا نسير في الطريق الصحيح».

واعترف: «بأننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤولية في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندية لا تقيد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساو، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات».
اضاف: «عندما أقول هذا الكلام إنما أوجه نقدا عاما لنا جميعا لكي نتوقف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتجية للشراء العام أيضا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة».

وتابع: «لم يعد اليوم هناك، كما سمعنا، في العالم ربما إلا بعض من الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجية موحدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونيا والتي يستطيع أي كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزز مبدأ

المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نعم نحن ملتزمون ونتعهد بأن نحول شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الآليات والأدوات والوسائل الإلكترونية الحديثة التي تعزز هذا المبدأ».

وشدد على «المباشرة فورا في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة هذه المؤسسات».

واكد خليل ان «علينا ان نسرع في تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة على إعادة تشكيل الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية». وقال ان «المسألة ليست مسألة طلبات خارجية أو تمنيات خارجية أو تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية أو مؤسسات مالية دولية وليست ترفا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه». موضحاً « أن هذا الأمر يتطلب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن».

ورأت نائبة رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيولييه أن توقيت المؤتمر «مناسب جداً إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدّمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدّة وبرنامجاً إصلاحياً طموحاً».

وأضافت: «في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكل الخطة الإستثمارية خطراً كبيراً إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يعزز أهمية الشراء العام السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها».

أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فشرحت دور البنك في المنطقة، مشددة على أهمية لبنان بالنسبة إليه. وأوضحت أن البنك سيركّز في لبنان «على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص»، ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجدّدة. وذكّرت بأن البنك ساهم في مؤتمر «سيدر»، وسيقدم الدعم «من خلال الخطة الاستثمارية».

ولاحظ المنسّق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني أن «ثمّة توافقاً في لبنان على أهمية الاستقرار والنمو لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية». ووصف الشراء العام بأنه «من المواضيع الأساسية لبلوغ هذا الهدف». واشار إلى أنه «أحد الإصلاحات التي التزمتها حكومة لبنان في مؤتمر سيدر في باريس لتحسين الحوكمة الماليّة».

ورأى أن «المبادرات المطلوبة والتي تتناسب مع الرؤية الوطنيّة، لا تشمل فقط عناصر اقتصاديّة كتعزيز توفير فرص عمل، وقطاع سياحي نابضة، ومناخ ملائم للابتكار، إنّما أيضاً تعزيز الحماية الاجتماعية كالمساواة الجندريّة، ونظام صحّي يمكن للجميع استخدامه وتحسين نوعيّة التعليم، وكلّ ذلك يجب ألا يتعارض مع الحفاظ على االبيئة اللبنانية، بل أن يكون متوازياً مع الحفاظ على نظام لبنان الإيكولوجي الغني».

وتحدث سيبير فوتوفات ممثلاً المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن «العالم يشهد ضغوطاً متزايدة تتمثل في تدفقات المهاجرين وتزايد العنف (...) في حين أن ثمة شكاً في قدرة الحكومات على مواجهة هذه الضغوط بفاعلية، ما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بها».

واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، أن «القرارات الحكيمة المسؤولة التي تتّخذها الحكومات عند تخصيص الموارد العامة في مسائل الصحّة والتربية والبنى التحتيّة هي المفتاح في مستقبل البلد، وفي دعم النشاط الاقتصادي وشبكات الأمان الاجتماعي خصوصاً في أوقات الأزمات، وهي المفتاح لمساندة الإبداع باتجاه التنوّع الاقتصادي والمنافسة».

بساط

ولاحظت رئيسة المعهد لمياء المبيّض البساط في كلمتها أن المؤتمر «يُعقَد في ظلّ تحديات مالية كبيرة تواجه لبنان أدّت إلى انعقاد مؤتمر سيدر في نيسان المُنصرم». واضافت: «لكي يتمكّن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، ثمة إصلاحات هيكلية أساسيّة، أوّلها يتعلّق بقدرته على إدارة الأموال التي ستُمنَح له وعلى تحويل الخطط الطموحة واقعاً ملموساً في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فاعلة شفافة تفتح المجال للتنافس وتوفير فرص العمل، وكذلك لتطبيق التزامات لبنان البيئية والاجتماعية». ولاحظت أن «مُعظم العمل في السنوات الأخيرة تركّز حول تحديث الإطار القانوني للشراء العام في لبنان، لكن العمل الأساس الذي عادة ما يسبق وضع القوانين لم ينفّذ، خصوصاً وضع سياسة عامة تَلحظ دور الشراء كمكوّن أساس في إدارة أموال المكلفين بالضرائب، وأداة لمكافحة الفساد والتواطؤ وتعزيز الشفافية، ورافعة للتنمية المستدامة». وشددت أيضاً على أهمية «فتح نقاش حقيقي على قاعدة شراكة حقيقيّة بين الجهات المعنيّة كافة، أي الدولة التي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لدخول سوق الشراء لتعزيز تنافسيتها وتطوير أعمالها، والمستفيدون من الخدمات العامة الذي يسعون لخدمة سريعة وفاعلة وذات جودة عالية».

ودعت إلى «الاستفادة من تجربة دول أخرى لجهة اعتماد المقاربات والتقنيات الحديثة في الشراء، وهي: أوكرانيا وتونس وتشيلي والبرتغال وفرنسا، بالإضافة إلى ممارسات جيدة ستتشاركنا إياها المؤسسات الدولية المُشاركة».

الجلسات

بعدها عُقِدت الجلسة العامة الأولى بعنوان «لماذا يُعتبر الشراء العام أداة استراتيجية لتعزيز الصمود والنمو المستدام في لبنان؟»، تلتها جلسة عامة ثانية بعنوان «التنافسيّة والابتكار: كيف يمكن للحكومة أن تعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام». ومن ثمّ عُقدت طاولة مستديرة أولى عن «الخدمات الإلكترونية لتعزيز المنافسة والشفافية»، أعقبتها

طاولة مستديرة ثانية تناولت «بيانات الشراء العام للحدّ من الغشّ والفساد». ويُختتم المؤتمر اليوم الأربعاء.
http://www.elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=119236

L'Orient
LE JOUR

Marchés publics : le Liban appelé à moderniser son cadre législatif

La réforme du système d'adjudication est l'une des principales recommandations formulées par la communauté internationale lors de la CEDRE.
Kenza OUAZZANI

La modernisation du cadre législatif régulant l'attribution des marchés publics au Liban est indispensable à la mise en œuvre des grands projets d'infrastructure prévus dans le cadre de la conférence dite CEDRE, tenue à Paris en avril dernier. Tel est le message qu'ont souhaité livrer l'ensemble des représentants d'organisations internationales et hauts fonctionnaires ayant participé à la conférence intitulée « La commande publique pour une croissance résiliente et durable », organisée hier par l'Institut des finances Bassil Fleihane.
La communauté internationale s'est engagée lors de la conférence de Paris à mobiliser en faveur du Liban plus de onze milliards de dollars de dons et de prêts. Ces fonds doivent exclusivement servir à financer la première phase (6 ans) du programme d'investissement (Capital Investment Program, CIP) visant à moderniser les infrastructures du pays. En contrepartie, le Liban s'est engagé à mettre en œuvre un agenda de réformes structurelles, dont celle du système d'attribution des marchés publics, afin notamment d'améliorer la gouvernance financière, renforcer la compétitivité et lutter contre la corruption et la collusion d'intérêts.

Un choc de confiance par les réformes
« Le CIP ne pourra être mis en œuvre sans que le Liban ne dispose des bases pour rassurer les donateurs, les financeurs et le secteur privé. Il y a là une nécessité d'adapter la législation régulant l'attribution des marchés publics », a déclaré le ministre des Finances, Ali Hassan Khalil. Une

déclaration de bonne intention, saluée par les représentants de la Banque mondiale, des Nations unies, de la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD), de la Commission économique et sociale des Nations unies pour l'Asie occidentale (Escwa) et de l'Agence française de développement (AFD). « Il faut effectivement provoquer un choc de confiance par les réformes », lui a ultérieurement répondu le directeur de l'AFD au Liban et en Syrie, Olivier Ray. « La modernisation de la législation sur les marchés publics doit être la mission du prochain gouvernement », a également insisté la cheffe adjointe de la Délégation de l'Union européenne au Liban, Julia Koch de Biolley. « Cela doit se faire en respectant l'indépendance des institutions déjà existantes comme la Cour des comptes et l'Inspection centrale (dont dépend la Direction des adjudications (DDA)), en clarifiant les textes pour éliminer les zones grises, et en appliquant les lois votées récemment, comme celle sur l'accès à l'information », a-t-elle poursuivi.

En effet, plusieurs intervenants ont souligné la nécessité de lutter contre les prises de décision arbitraires dans les processus d'attribution de marchés publics. Pour cela, la directrice de l'Institut des finances, Lamia Moubayed, a lancé un appel au gouvernement. « L'Institut des finances a préparé, il y a plus de deux ans, en étroite coopération avec la DDA et la Banque mondiale, cinq cahiers des charges types. Ils n'ont jamais été consultés par le Conseil des ministres et nous attendons toujours qu'ils soient approuvés », a-t-elle relevé. De même, le directeur de la DDA, Jean Ellieh, a préconisé l'instauration d'outils permettant d'évaluer la pertinence et l'efficacité de chaque marché public, avant et après son attribution. « Chaque transaction ne doit plus être liée au pouvoir discrétionnaire des ministres, mais à des objectifs évaluables, pour une meilleure planification et allocation des ressources », a-t-il expliqué, avant de concéder qu'il « n'y avait pas de volonté politique pour moderniser ce système ».

Les représentants des organisations internationales ont ensuite exposé plusieurs pistes pour réformer le système libanais d'attribution de marchés publics, inspirées notamment de « pays modèles » en la matière comme le Chili, l'Ukraine, la Tunisie, le Portugal et la France.

« La numérisation du processus d'attribution des marchés publics le rendra plus efficace, plus inclusif et plus transparent. Elle permet d'assurer une réelle concurrence et un accès à l'information, tout en améliorant la perception de la corruption », a ainsi proposé Sepehr Fotovat, de la Banque mondiale. Le renforcement des capacités des ressources humaines dans la fonction publique a également été préconisé par le coordonnateur résident de l'ONU au Liban, Philippe Lazzarini, et par l'expert en marchés publics Jan Jackholt, de la BERD. Ce dernier a également mis l'accent sur la rigidité de certaines régulations des marchés

publics, qui sont certes censées combattre la corruption, dans la mesure où cette rigidité entrave toute possibilité d'émettre des jugements sur des offres intéressantes « mais qui ne cochent pas toutes les cases » d'un cahier des charges.
https://www.lorientlejour.com/article/1122862/marches-publics-le-liban-appele-a-moderniser-son-cadre-legislatif.html

خليل: هدر الوقت جزء من الفساد

ألقى وزير المالية علي حسن خليل، كلمة في افتتاح مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام"، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، اشار فيها الى "ان مؤتمرنا يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ بلدنا حيث التحدي الكبير، إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدياته وأن نعلن عجزنا كمسؤولين سياسيين في إدارة الدولة".

وقال خليل: "قد يبدو هذا الكلام مستغربا وخارج السياق، لكنه برأيي يأتي منسجما مع حقيقة التحدي الذي نعيش وهو ألا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تحاسب في لبنان على أساس القوانين المرعية الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدث قوانينها بطريقة تواكب هذا العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب في هذه الدولة".

اضاف: "المؤتمر الذي ننظمه إنما يأتي منسجما مع رؤيتنا بأن مجمل القوانين المتصلة بإدارة الدولة والمال العام يجب أن تحدث وأن تصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته من خلال الإلتزام بالأنظمة والقوانين".

وتابع: "يأتي موضوع الشراء العام كواحد من العناوين الأساسية المهمة في هذا السياق، حيث يشكل الشراء العام ما مجموعه ١٣% من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥% من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيوية وأساسية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين. هذا الأمر نحن بحاجة إليه لا أن يبقى في الدائرة نفسها التي تعتمد حاليا على مستوى إدارة الدولة، لأن القانون الذي عملنا عليه طويلا في اللجان النيابية قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام لم يأت على مستوى الطموح الذي كنا نأمله والذي يتطلب ربما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجما مع الحقيقة الثابة، اننا نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية تعتمد الآليات والأدوات القانونية والعلمية التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام. هذا الأمر يعتبر بالنسبة إلينا إصلاحا بنيويا له علاقة بالنظرة إلى الدولة ككل وليس تفصيلا

جزئيا يتصل بمفردة واحدة بل يأتي في سياق متكامل لا بد من أن يصل إلى أهدافه في إعادة بناء كل المؤسسات التي تتكامل مع بعضها لتعطي الصورة النموذجية عن الدولة التي نريد".

واكد وزير المالية انه "لا يمكن أن نشهد مثل هذا الاهتمام العالمي والذي يأخذ واحدا من أشكاله من خلال اهتمام السفراء وممثلي المنظمات الدولية وكل المتابعين للملف اللبناني لا يمكن أن نتجاهل أن هذا الأمر يشكل تحديا لنا كمسؤولين لبنانيين في أن ننتج صورة نموذجية عما يجب أن تكون عليه إدارة الشراء العام في لبنان. ولا يمكن أيضا أن نتحدث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعديناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دولية واسعة في باريس مؤخرا من دون أن يكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والممولين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على أننا نسير في الطريق الصحيح. عندما نعطي هذه الصورة من التحدي لا نشكك في قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المرتجاة، بل نحاول أن نحفز الرأي العام وقوى المجتمع المدني والهيئات المراقبة لأعمال الدولة على أن تسلط الضوء على هذا الأمر لكي نصل إلى مرحلة نستطيع معها أن ننتج موقفا يحفظ مصالح هؤلاء الناس من جهة، ويحفظ قدرة الدولة على الاستمرار والتطور من جهة أخرى".

وقال: "إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤولية في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندية لا تقيد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساو، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. عندما أقول هذا الكلام إنما أوجه نقدا عاما لنا جميعا لكي نتوقف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتجية للشراء العام أيضا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة".

وتابع: "لم يعد اليوم هناك، كما سمعنا، في العالم ربما إلا بعض من الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجية موحدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونيا والتي يستطيع أيا كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نعم نحن ملتزمون ونتعهد بأن نحول شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتمادا الآليات والأدوات والوسائل الإلكترونية الحديثة التي تعزز هذا المبدأ"، مشيرا الى ان "هذه المسألة ليست إدارية ولا تتصل فقط بعملية ضغط بل تأتي في سياق المنطق الاقتصادي ومنطق توظيف المال في خدمة الشأن الاجتماعي والشأن العام لكل الناس".

اضاف: "علينا أن ننتبه إلى أمر آخر، أنه عند وضع مثل هذه القواعد فالأثر المباشر سيكون على الوقائع الاقتصادية الداخلية في لبنان، أيضا ربما من خلال إعطاء الأولوية للإنتاج اللبناني لتحفيز القطاع الخاص اللبناني أولا على الإنتاج وثانيا على الاستيراد المنظم والقادر على أن يخدم التوجه الاقتصادي للدولة ورفع قيمة هذا الاقتصاد وحجمه بما يساعد على إعادة تشكيل الدورة المالية الجديدة وتكوينها بالطريقة التي تخفف إلى حد كبير من نسبة العجز ونسبة الدين على الناتج المحلي من خلال تكبير حجم هذا الناتج، بالإضافة إلى الوفر الذي سيؤمن للمالية العامة لتستطيع أن توظف جزءا من الأموال الموفرة لمشاريع وخدمات أخرى".

وقال: "علينا أن ننطلق إلى المرحلة العملية، وهذا المؤتمر في هذا السياق وهو ليس ملتقى للترف الفكري والنقاش النظري. بل المطلوب أن تصدر توصيات من مسؤولية وزارة المال أن تحملها إلى مواقع القرار التنفيذي في الحكومة وموقع القرار التشريعي في المجلس النيابي ولجانه المتخصصة. وبالتالي علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنية متخصصة في هذا الأمر للمباشرة فورا في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة هذه المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بإدارة هذه الصفقات والعمل الجدي على التحول نحو تقديم الخدمات الإلكترونية التي تسمح بإطلاق المناقصات المفتوحة بعيدا عن الشوائب الإدارية".

واكد ان "علينا أن نصل إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئية إنما تأتي ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسساتها تتوحد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها بعض بالطريقة التي تؤمن وفرا أكيدا ستؤمن بعودة التوازن المالي للبلد". وقال: "هذا الأمر يرتبط بمشروع إعادة بناء الدولة كما بدأنا. ولا يمكن أن نتحدث عن مكافحة الفساد من دونه أو بتجاوزه، ولا يمكن أن نتحدث عن ضبط لمنطق الرشوة السائد، والتصنيفات العالمية تؤكد هذا الأمر، من دون أن نخطو خطوات على هذا الصعيد. حان الوقت لوضع حد لمثل هذه الممارسات، وحان الوقت لكي نؤكد أننا جديرون في حمل أمانة الناس في رسم مستقبلهم وأننا جديرون في المحافظة على تأمين فرص تحقيق طموحات شبابنا وأجيالنا الصاعدة".

واردف: "وعلى صعيد آخر، فإن هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدي أمام كل القيادات السياسية اليوم، وفي ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية. المسألة ليست مسألة طلبات خارجية أو تمنيات خارجية أو تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية أو مؤسسات مالية دولية وليست ترفا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن. من الخطير جدا أن نغامر في توقعات الناس وبطموحاتهم، لنسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض. علينا أن نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل. ومؤتمرنا هو على هذا الطريق وربما من المستغرب أن يأتي في الوقت الضائع، ولكن بالنسبة إلينا لا وقت يجب أن يضيع على الناس، وعلينا أن نستفيد من كل لحظة لكي نؤسس لبناء الدولة التي تحمي وطننا لبنان.

https://www.mtv.com.lb/news/%D9%85%D9%80%D9%80%D8%AD%D9%80%D9%80%D9%84%D9%80%D9%80%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%AA/825216/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84_%D9%87%D8%AF%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA_%D8%AC%D8%B2%D8%A1_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

الوزير خليل: إما ان نكون دولة تواجه التحديات وإما نعلن فشلنا وعجزنا

اشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل الى اننا " امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة "، لافتا الى ان "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".

واوضح خليل ان "موضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الاساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة اي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن امام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي"، مضيفا:"نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الاليات القانونية العلمية التي تسمح الى الوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام".

وراى خليل ان "مجمل القوانين المتصلة بادارة الدولة يجب ان تحدد بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته "، لافتا الى انه "لم نكن في الكثير من الاحيان على قدر المسؤولية في احترام المعايير التي يجب ان تعتمد في ادارة الصفقات، لا على مستوى المناقصات ولا على مستوى القرار في ضبط الشراء بالتراضي والذي حصل في الكثير من المجالات"، مؤكدا اننا "ملتزمون لتحويل ادارة الهدر والفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال العمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ ".

http://www.nbn.com.lb/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%86-%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD

حسن خليل: نحن أمام لحظة مصيرية فإما أن نكون دولة تواجه التحديات وإما نعلن فشلنا وعجزنا

اعتبر وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أن التحدي أمام القيادات السياسية في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة هو في الإسراع في تشكيل حكومة جديدة قادرة على إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

ولفت في مؤتمر صحافي مباشر إلى أننا "أمام لحظة مصيرية إما أن نكون دولة تواجه التحديات وإما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة"، لافتاً الى أن "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لأننا نريد عمليات شراء شفافة".

وأوضح خليل أن "موضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الأساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة، أي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن أمام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والإقتصادي"، مضيفاً: "نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الآليات القانونية العلمية التي تسمح للوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام".

https://www.almada.org/مباشر/حسن-خليل-نحن-أمام-لحظة-مصيرية-فإماأن-ن

حسن خليل: للاسراع بتشكيل الحكومة

اعتبر وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل أن "هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدي أمام كل القيادات السياسية اليوم، وفي ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية".

وقال حسن خليل خلال كلمة في افتتاح مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام"، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إن "المسألة ليست مسألة طلبات خارجية أو تمنيات خارجية أو تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية أو مؤسسات مالية دولية وليست ترفا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن".

ورأى أنه "من الخطير جدا أن نغامر في توقعات الناس وبطموحاتهم، لنسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض. علينا أن نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل. ومؤتمرنا هو على هذه الطريق وربما من المستغرب أن يأتي في الوقت الضائع، ولكن بالنسبة إلينا لا وقت يجب أن يضيع على الناس، وعلينا أن نستفيد من كل لحظة لكي نؤسس لبناء الدولة التي تحمي وطننا لبنان".

https://www.lebanon24.com/article/5b323122504c72557c783411

حسن خليل: اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا!

أشار وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل إلى أنّ "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة"، لافتاً إلى أنّه يجب ايقاف الصفقات العامة بالتراضي ويجب ان نصل الى اعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتيجية الشراء العام وتشمل كل مجالات الدولة".

ودعا حسن خليل: " للاسراع في تشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها في عملية إصلاح جدي"، قائلاً: "علينا ان ننطلق إلى المرحلة العملية".

واعتبر أنّ "التحدي أمام القيادات السياسية في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة هو في الاسراع في تشكيل #حكومة جديدة قادرة على اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة".

واضاف: "ملتزمون ونتعهد بأن نحوّل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة".

وتابع: " نحن امام لحظة مصيرية، اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا".
http://www.lebanonfiles.com/news/1343124

خليل: اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا

اشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل الى اننا " امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة "، لافتا الى ان "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".

واوضح خليل ان "موضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الاساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة اي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن امام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي"، مضيفا:"نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الاليات القانونية العلمية التي تسمح الى الوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام".

وراى خليل ان "مجمل القوانين المتصلة بادارة الدولة يجب ان تحدد بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته "، لافتا الى انه "لم نكن في الكثير من الاحيان على قدر المسؤولية في احترام المعايير التي يجب ان تعتمد في ادارة الصفقات، لا على مستوى المناقصات ولا على مستوى القرار في ضبط الشراء بالتراضي والذي حصل في الكثير من المجالات"، مؤكدا اننا "ملتزمون لتحويل ادارة الهدر والفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال العمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ ".

https://www.elnashra.com/news/show/1221005/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84:-%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%81%D8%B4%D9%84%D9%86%D8%A7

القوات اللبنانية

خليل: نتعهّد تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ بمنع وإلغاء صفقات التراضي

شدّد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل، اليوم الثلثاء، على "الإسراع في تشكيل حكومة جديدة، قادرة على أن تتحمّل مسؤوليتها في عمليّة إصلاح جدّي وجذري للأوضاع الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة"، ودعا خلال افتتاح مؤتمر عن الشراء العام في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي- وزارة المال، إلى "تجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام". وتعهّد خليل "تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات".

ولاحظ خليل في كلمته خلال مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام" أنّ المؤتمر الذي افتُتِح بحضور عدد من المديرين العامين وممثلي الهيئات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات وممثلي المؤسسات الاقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني، "يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ لبنان حيث التحدي الكبير إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدّياته وعجزنا كمسؤولين سياسيّين في إدارة الدولة".

وأضاف: "لا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تحاسب في لبنان على أساس القوانين المرعيّة الإجراء، ولا مكان لدولة لا تحدّث قوانينها بطريقة تواكب العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب".

وتابع: "مجمل القوانين المتّصلة بإدارة الدولة والمال العام يجب أن تُحدّث وأن تُصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته من خلال الإلتزام بالأنظمة والقوانين". وأشار إلى أن موضوع الشراء العام يعتبر واحدًا من العناوين الأساسيّة المهمّة في هذا السياق، حيث يشكّل الشراء العام ما مجموعه ١٣% من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥% من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيويّة وأساسيّة تتّصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين".

وقال: "نحن بحاجة إلى هذا الأمر بدلًا من أن يبقى في الدائرة نفسها التي تُعتمد حاليًا على مستوى إدارة الدولة، لأنّ القانون الذي عملنا عليه طويلًا في اللجان النيابية، وهو قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام، لم يأت على مستوى الطموح الذي كنّا نأمله والذي يتطلّب ربّما وبجرأة

وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجمًا مع الحقيقة الثابتة، أننا نريد عمليّات شراء عام شفّافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقيّة، وتعتمد الآليّات والأدوات القانونيّة والعلميّة التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوّة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام". وشدد على أن "هذا الأمر يعتبر إصلاحًا بنيويًا له علاقة بالنظرة إلى الدولة ككل وليس تفصيلًا جزئيًا يتّصل بمفردة واحدة بل يأتي في سياق متكامل لا بد من أنْ يصل إلى أهدافه في إعادة بناء كل المؤسّسات التي يتكامل بعضها مع بعض ليعطي الصورة النموذجية عن الدولة التي نريد".

وأضاف: "لا يمكن أن نتجاهل هذا الاهتمام العالمي الذي يأخذ واحدًا من أشكاله من خلال اهتمام السفراء وممثلي المنظمات الدولية وكل المتابعين الملف اللبناني، وهذا الأمر يشكل تحديًا لنا كمسؤولين لبنانيّين في أن ننتج صورة نموذجية عمّا يجب أن تكون عليه إدارة الشراء العام في لبنان. ولا يمكن أيضًا أن نتحدّث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعدّيناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دوليّة واسعة في باريس من دون أن تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والمموّلين والقطاع الخاص والدول والمؤسّسات على أننا نسير في الطريق الصحيح".

وتابع: "عندما نعطي هذه الصورة من التحدّي، لا نشكك في قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المرتجاة، بل نحاول أن نحفّز الرأي العام وقوى المجتمع المدني والهيئات المراقبة لأعمال الدولة على أنّ تسلّط الضوء على هذا الأمر لكي نصل إلى مرحلة نستطيع معها أن ننتج موقفًا يحفظ مصالح هؤلاء الناس من جهة، ويحفظ قدرة الدولة على الاستمرار والتطوّر من جهة أخرى".

واردف: "إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤوليّة في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندّية لا تقيّد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساوٍ، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. وعندما أقول هذا الكلام إنّما أوجّه نقدًا عامًا لنا جميعًا لكي نتوقّف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجيّة تُقدَّم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتيجيّة للشراء العام أيضًا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة".

واستطرد: "لم يعد يوجد اليوم في العالم ربّما إلا بعض الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجيّة موحّدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونيًا والتي يستطيع أيّ كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزّز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نحن ملتزمون ونتعهّد بأن نحوّل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتمادا الآليّات والأدوات والوسائل الإلكترونيّة الحديثة التي تعزّز هذا المبدأ".

واعتبر أن "هذه المسألة ليست إداريّة ولا تتّصل فقط بعمليّة ضغط بل تأتي في سياق المنطق الاقتصادي ومنطق توظيف المال في خدمة الشأن الاجتماعي والشأن العام لكل الناس". ورأى أن "الأثر المباشر لهذه القواعد سيكون على الوقائع الاقتصاديّة الداخليّة في لبنان، أيضًا ربّما من خلال إعطاء الأولويّة للإنتاج اللبناني لتحفيز القطاع الخاص اللبناني أولًا على الإنتاج وثانيًا على

الاستيراد المنظّم والقادر على أن يخدم التوجّه الاقتصادي للدولة ورفع قيمة هذا الاقتصاد وحجمه بما يساعد على إعادة تشكيل الدورة الماليّة الجديدة وتكوينها بالطريقة التي تخفّف إلى حدٍ كبير من نسبة العجز ونسبة الدين على الناتج المحلّي من خلال تكبير حجم هذا الناتج، بالإضافة إلى الوفر الذي سيؤمّن للماليّة العامة لتستطيع أن توظّف جزءًا من الأموال الموفّرة لمشاريع وخدمات أخرى".

وشدد على ضرورة "الإنطلاق إلى المرحلة العمليّة"، معتبرًا أن "هذا المؤتمر ليس ملتقى للترف الفكري والنقاش النظري. بل المطلوب أن تصدر توصيات من مسؤوليّة وزارة المال أن تحملها إلى مواقع القرار التنفيذي في الحكومة وموقع القرار التشريعي في المجلس النيابي ولجانه المتخصّصة. وبالتالي علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنّية متخصّصة في هذا الأمر للمباشرة فورًا في إعداد دفاتر الشروط النموذجيّة والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العموميّة وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمّن وتحفظ قوّة واستقلاليّة وحصانة هذه المؤسّسات بعيدًا عن تأثير الوزراء والمديرين وكل من يتّصل بإدارة هذه الصفقات والعمل الجدّي على التحوّل نحو تقديم الخدمات الإلكترونيّة التي تسمح بإطلاق المناقصات المفتوحة بعيدًا عن الشوائب الإداريّة".

وشدد على ضرورة "الوصول إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئيّة إنما تأتي ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسّساتها تتوحّد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها بعض بالطريقة التي تؤمّن وفرًا أكيدًا ستؤمّن بعودة التوازن المالي للبلد". ورأى أن "هذا الأمر يرتبط بمشروع إعادة بناء الدولة". وقال: "لا يمكن أن نتحدّث عن مكافحة الفساد من دونه أو بتجاوزه، ولا يمكن أن نتحدّث عن ضبط لمنطق الرشوة السائد، والتصنيفات العالميّة تؤكّد هذا الأمر، من دون أن نخطو خطوات على هذا الصعيد". واعتبر أن "الوقت حان لوضع حدٍ لمثل هذه الممارسات، ولكي نؤكّد أننا جديرون في حمل أمانة الناس في رسم مستقبلهم وأننا جديرون في المحافظة على تأمين فرص تحقيق طموحات شبابنا وأجيالنا الصاعدة".

ولاحظ أن "هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدّي أمام كل القيادات السياسيّة اليوم، وفي ظلّ ظروف اقتصاديّة وماليّة معقّدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمّل مسؤوليتها في عمليّة إصلاح جدّي وجذري لأوضاعنا الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة". واضاف: "المسألة ليست مسألة طلبات خارجيّة أو تمنيات خارجيّة أو تقارير تتّصل بمؤسّسات تصنيف دوليّة أو مؤسّسات ماليّة دولية وليست ترفًا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نُطلق فعلًا عمليّة إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلّب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن". وتابع: "من الخطير جدًا أن نغامر في توقّعات الناس وبطموحاتهم، لنُسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسيّة بعضها مع بعض". وختم قائلًا: "علينا أنْ نتحوّل إلى إدارة حكوميّة سياسيّة قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدّي لحل هذه المشاكل. ومؤتمرنا هو على هذه الطريق وربما من المستغرب أنْ يأتي في الوقت الضائع ولكن بالنسبة إلينا لا وقت يجب أن يضيع على الناس، وعلينا أن نستفيد من كل لحظة لكي نؤسّس لبناء الدولة التي تحمي وطننا لبنان".

دو بيوليه

ورأت نائبة رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيولييه أن توقيت المؤتمر ‘‘مناسب جدًا إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدّمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدّة وبرنامجًا إصلاحيًا طموحًا’’. ورأت أن هذا البرنامج الإستثماري ‘‘مهم جدًا لرفاه الشعب اللبناني ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني’’، معتبرةً أن ‘‘تنفيذ خطة الحكومة يتيح إصلاح إدارة عدد من القطاعات وإدارة الشراء العام’’، ومشددّة على أنها ‘‘فرصة مهمة للغاية للبنان’’.

وأضافت: ‘‘في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكل الخطة الإستثمارية خطرًا كبيرًا إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يعزز أهمية الشراء العام السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها’’. وأملت ‘‘أن يكون تحديث الشراء العام من أهم أولويات الحكومة الجديدة في الأشهر المقبلة’’، وأن تعتمد في هذا المجال ‘‘مقاربة مدروسة تقوم على الإصلاح خطوةً خطوة’’. واشارت إلى أن هذا الأمر ‘‘يتطلّب احترام استقلالية الهيئات الرقابة الموجودة حاليًا كديوان المحاسبة والتفتيش المركزي للتأكد من تنفيذ القوانين الحالية ومنها تلك التي أقرت حديثًا، كقانوني الوصول إلى المعلومات ومكافحة غسل الأموال، ومن ثم على الحكومة الجديدة توضيح الصلاحيات والتحضير جيدا للإنتقال إلى الهيئات والإجراءات الجديدة وفق المعايير الحديثة’’.

وأكّدت أن الإتحاد الأوروبي ‘‘كان ولا يزال ملتزمًا دعم لبنان في هذا المجال’’، مذكّرة بما قدّمه للبنان في هذا الصدد. وقالت إن ‘‘الإتحاد، انطلاقًا من صداقته وشراكته القديمتين مع لبنان، ملتزم دعم استقراره’’. وشدّدت على أن مؤتمر ‘‘سيدر’’ يشكّل ‘‘فرصة أمام الحكومة اللبنانية للبدء بتنفيذ خطة واسعة للإصلاح والإستثمار، والأهم أن يترافق ذلك مع آلية للمتابعة، توخيًا للشفافية التامة والوصول إلى المعلومات ازاء الشركات الدوليين’’. وختمت قائلة: ‘‘كلما حصل تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات ساء الوضع الإقتصادي’’، آملة في أن تضمّن الحكومة الجديدة برنامجها توصيات المؤتمر ومناقشاته.

بييري

أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فشرحت دور البنك في المنطقة، مشددة على أهمية لبنان بالنسبة إليه. وأوضحت أن البنك سيركّز في لبنان ‘‘على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص’’، ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجدّدة. وذكّرت بأن البنك ساهم في مؤتمر ‘‘سيدر’’، وسيقدم الدعم ‘‘من خلال الخطة الاستثمارية’’. ورأت أن الإصلاحات المالية التي التزم بها لبنان ‘‘مهمّة كونها تساهم في تعزيز الشفافيّة والإيرادات’’.

وأضافت: ‘‘نتطلع لمساعدة الحكومة في تحضير برامج ضمن خطط الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص ونرغب في دعم مشاريع كهذه’’. وختمت بالتأكيد على الشراكة بين البنك الأوروبي ولبنان.

لازاريني

ولاحظ المنسّق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني أن ‘‘ثمّة توافقًا في لبنان على أهمية الاستقرار والنمو لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية’’. ووصف الشراء العام بأنه ‘‘من

المواضيع الأساسية لبلوغ هذا الهدف". واشار إلى أنه "أحد الإصلاحات التي التزمتها حكومة لبنان في مؤتمر سيدر في باريس لتحسين الحوكمة الماليّة".

ولفت إلى أن "الحكومة اللبنانية ستعرض في شهر تمّوز المقبل خلال مؤتمر عالمي على أعلى المستويات السياسيّة سيُعقد في نيويورك، التقدّم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق الأهداف وخطّتها للمضيّ قُدُمًا في المراجعة الوطنيّة الطوعيّة، وبوجود حكومة جديدة قريبًا ومجلس نيابي جديد، يكون لبنان في موقع جيّد للتخطيط لخطواته المقبلة في خطته الإصلاحيّة"

ورأى أن "المبادرات المطلوبة والتي تتناسب مع الرؤية الوطنيّة، لا تشمل فقط عناصر اقتصاديّة كتعزيز توفير فرص عمل، وقطاع سياحي نابضة، ومناخ ملائم للابتكار، إنّما أيضًا تعزيز الحماية الاجتماعية كالمساواة الجندريّة، ونظام صحّي يمكن للجميع استخدامه وتحسين نوعيّة التعليم، وكلّ ذلك يجب ألا يتعارض مع الحفاظ على االبيئة اللبنانية، بل أن يكون متوازيًا مع الحفاظ على نظام لبنان الإيكولوجي الغني".

وشدّد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني "إلى جانب الحكومة ومجلس النواب لرسم وتحقيق لبنان الذي يطمح إليه اللبنانيون". كذلك ابرز أهمية بناء القدرات البشرية والتدريب في عملية تطوير الشراء العام الفعّال، ودعا إلى "اعتبار الشراء العام مهنة أساسيّة في الإدارة". وختم مؤكدًا استعداد البنك الدولي والأمم المتّحدة "لمساعدة لبنان بكل الوسائل الممكنة في تحقيق الإصلاح في الشراء العام".

فوتوفات

وتحدث سيبير فوتوفات ممثلًا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن "العالم يشهد ضغوطًا متزايدة تتمثل في تدفقات المهاجرين وتزايد العنف في حين أن ثمة شكًا في قدرة الحكومات على مواجهة هذه الضغوط بفاعلية، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بها". وشدد على ضرورة "أن تعمل الحكومات لتمتين العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين لزيادة الثقة".

واشار إلى أن "البنك الدولي يعمل مع الحكومات لتحسين الشراء العام الإلكتروني ضمن ما يعرف الحكومة الإلترونية". ولاحظ أن "لدى لبنان قدرات مهنية وعلمية تجعل منه بلدًا جائبًا، لكن التشريعات المتعلقة بالشراء العام فيه هي الأقدم في المنطقة إن لم يكن في العالم، وهي تاليًا غير كافية وتجاوزها الزمن، ولا تلائم متطلبات العصر". وعدّدَ منافع تحديث قوانين الشراء العام، ومن بينها توفير الشفافية والعدالة والفاعلية والقابلية للمحاسبة، إضافة إلى كونها "تمهّد الطريق للاستدامة والحدّ من الفساد وتعزيز قدرة لبنان على جذب التمويل ومشاركة القطاع الخاص".

الحكيم

واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، أن "القرارات الحكيمة المسؤولة التي تتّخذها الحكومات عند تخصيص الموارد العامة في مسائل الصحّة والتربية والبنى التحتيّة هي المفتاح في مستقبل البلد، وفي دعم النشاط الاقتصادي وشبكات الأمان الاجتماعي خصوصًا في أوقات الأزمات، وهي المفتاح لمساندة الإبداع باتجاه التنوّع الاقتصادي والمنافسة".

وشدد على ضرورة "التعاون لتحسين السياسات والقوانين والمؤسّسات والأدوات المتعلّقة بالشراء العام". ورأى أنّ "إصلاحات الحوكمة في العالم العربي ضرورة لدعم الإصلاحات التي توصل إلى الاستدامة الماليّة والمساواة في الدخل، وتعزّز التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية، بالأخص لجهة الاهتمام بالمجموعات المهمّشة". وأشاد بجهود الحكومة اللبنانية في هذا السياق من خلال مؤتمر "سيدر".

بساط

ولاحظت رئيسة المعهد لمياء المبيّض البساط في كلمتها أن المؤتمر "يُعقَد في ظلّ تحديات مالية كبيرة تواجه لبنان أدّت إلى انعقاد مؤتمر سيدر في نيسان المُنصرم".

واضافت: "لكي يتمكّن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، ثمة إصلاحات هيكلية أساسيّة، أوّلها يتعلّق بقدرته على إدارة الأموال التي ستُمنَح له وعلى تحويل الخطط الطموحة واقعًا ملموسًا في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فاعلة شفافة تفتح المجال للتنافس وتوفير فرص العمل، وكذلك لتطبيق التزامات لبنان البيئية والاجتماعية". ولاحظت أن "مُعظم العمل في السنوات الأخيرة تركّز حول تحديث الإطار القانوني للشراء العام في لبنان، لكن العمل الأساس الذي عادة ما يسبق وضع القوانين لم ينفّذ، وخصوصًا وضع سياسة عامة تَلحظ دور الشراء كمكوّن أساس في إدارة أموال المكلفين بالضرائب، وأداة لمكافحة الفساد والتواطؤ وتعزيز الشفافية، ورافعة للتنمية المستدامة". وشددت أيضًا على أهمية "فتح نقاش حقيقي على قاعدة شراكة حقيقيّة بين الجهات المعنيّة كافة، أي الدولة التي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لدخول سوق الشراء لتعزيز تنافسيتها وتطوير أعمالها، والمستفيدون من الخدمات العامة الذي يسعون لخدمة سريعة وفاعلة وذات جودة عالية".

ودعت إلى "الاستفادة من تجربة دول أخرى لجهة اعتماد المقاربات والتقنيات الحديثة في الشرا، وهي: أوكرانيا وتونس وتشيلي والبرتغال وفرنسا، بالإضافة إلى ممارسات جيدة ستشاركنا إياها المؤسسات الدولية المُشاركة".

الجلسات

بعدها عُقِدت الجلسة العامة الأولى بعنوان "لماذا يُعتبر الشراء العام أداة استراتيجية لتعزيز الصمود والنمو المستدام في لبنان؟"، تلتها جلسة عامة ثانية بعنوان "التنافسيّة والابتكار: كيف يمكن للحكومة أن تعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام". ومن ثمّ عُقدت طاولة مستديرة أولى عن "الخدمات الإلكترونية لتعزيز المنافسة والشفافية"، أعقبتها طاولة مستديرة ثانية تناولت "بيانات الشراء العام للحدّ من الغشّ والفساد". ويُختتم المؤتمر غدًا الأربعاء.

https://www.lebanese-forces.com/2018/06/26/ali_hassan_khalil/

خليل: نحن امام لحظة مصيرية

شدد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل في حديث إذاعي على أننا "امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة"، لافتاً إلى أن " قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".

ودعا إلى "الاسراع في تشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها في عملية إصلاح جدي وتجاوز الجدل حول تفاصيل الاحجام وحدود علاقات القوى السياسية ببعضها".

ورداً على سؤال حول التقارير المالية التي عرضها على الرئيس والوضع المالي، أشار إلى أن " لا يمكن قياس التقارير بجيدة او غير جيدة ولم يتناول البحث التدابير التقشفية في الموازنة".
https://www.lebanondebate.com/news/386244

خليل: لم نكن على قدر المسؤولية... وسنعمل على اعداد دفاتر شروط نموذجية

اعترف وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل بتقصير الوزارة من جهة ادارة المناقصات والعمل على دفاتر شروطة موحدة المعايير.

وقال خلال مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام"، انه "نحن لم نكن في الكثير من الاحيان على قدر المسؤولية في احترام المعايير التي يجب ان تعتمد في ادارة الصفقات، لا على مستوى المناقصات ولا على مستوى القرار في ضبط الشراء بالتراضي والذي حصل في الكثير من المجالات ".

من هنا رأى انه يجب " ايقاف الصفقات العامه بالتراضي" كما "يجب ان نصل الى اعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتيجية الشراء العام وتشمل كل مجالات الدولة".

و اكد خليل ان التحدي أمام القيادات السياسية في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة هو في الاسراع في تشكيل حكومة جديدة قادرة على اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

واضاف: "نحن ملتزمون لتحويل ادارة الهدر والفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال لالعمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ فموضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الاساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة اي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن امام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي، لذلك نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الاليات القانونية العلمية التي تسمح الى الوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام ".

http://kataeb.org/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%85-%D9%86%D9%83%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF/2018/06/26/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

خليل: تشكيل الحكومة ليست ترفًا إنما حاجة وطنية

دعا وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل إلى الإسراع في تشكيل حكومة جديدة "قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية".

وأشار خليل، في افتتاح مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام" في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إلى أن "المسألة ليست مسألة طلبات خارجية أو تمنيات خارجية أو تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية أو مؤسسات مالية دولية وليست ترفًا، إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه".

ورأى خليل أنه "من الخطير جدًا أن نغامر في توقعات الناس وبطموحاتهم، لنسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض"، معتبرًا أن "علينا أن نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل".

https://www.imlebanon.org/2018/06/26/ali-hasan-khalil-on-government/

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

حسن خليل: نحن امام لحظة مصيرية

اشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل الى اننا " امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة "، لافتا الى ان "قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".

واوضح خليل ان "موضوع الشراء العام هو واحد من العناوين الاساسية ويشكل ١٣% من حجم موازنة الدولة اي ٥% من الناتج الوطني وبالتالي نحن امام مسألة حيوية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي"، مضيفا:"نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة، تخضع لمنطق المنافسة النزيهة وتعتمد الاليات القانونية العلمية التي تسمح الى الوصول الى النتيجة المرجوة وتحفظ مصالح المال العام".

وراى خليل ان "مجمل القوانين المتصلة بادارة الدولة يجب ان تحدد بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته "، لافتا الى انه "لم نكن في الكثير من الاحيان على قدر المسؤولية في احترام المعايير التي يجب ان تعتمد في ادارة الصفقات، لا على مستوى المناقصات ولا على مستوى القرار في ضبط الشراء بالتراضي والذي حصل في الكثير من المجالات"، مؤكدا اننا "ملتزمون لتحويل ادارة الهدر والفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال العمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ ".

http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=302031

خليل: نحن امام لحظة مصيرية

شدد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل في حديث إذاعي على أننا "امام لحظة مصيرية اما ان نكون دولة تواجه التحديات واما نعلن فشلنا وعجزنا عن بناء دولة"، لافتاً إلى أن " قانون الصفقات لم يأت على المستوى المطلوب ويجب اعادة النظر فيه لاننا نريد عمليات شراء شفافة".ودعا إلى "الاسراع في تشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها في عملية إصلاح جدي وتجاوز الجدل حول تفاصيل الاحجام وحدود علاقات القوى السياسية ببعضها".
ورداً على سؤال حول التقارير المالية التي عرضها على الرئيس والوضع المالي، أشار إلى أن " لا يمكن قياس التقارير بجيدة او غير جيدة ولم يتناول البحث التدابير التقشفية في الموازنة".
http://www.innlebanon.com/news/article/661039/

خليل في مؤتمر الشراء العام وفرص تعزيزالصمود: للاسراع في تشكيل حكومة تتحمل مسؤوليتها في الإصلاح الجدي وتجاوز الجدل حول الاحجام

)الثلاثاء ٢٦ حزيران ٢٠١٨ الساعة ١٧:٥٧اقتصاد وبيئة

وطنية - ألقى وزير المالية علي حسن خليل، كلمة في افتتاح مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام"، في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، اشار فيها الى "ان مؤتمرنا يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ بلدنا حيث التحدي الكبير، إما أن نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدياته وأن نعلن عجزنا كمسؤولين سياسيين في إدارة الدولة."

وقال خليل: "قد يبدو هذا الكلام مستغربا وخارج السياق، لكنه برأيي يأتي منسجما مع حقيقة التحدي الذي نعيش وهو ألا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تحاسب في لبنان على أساس القوانين المرعية الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدث قوانينها بطريقة تواكب هذا العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب في هذه الدولة."

اضاف: "المؤتمر الذي ننظمه إنما يأتي منسجما مع رؤيتنا بأن مجمل القوانين المتصلة بإدارة الدولة والمال العام يجب أن تحدث وأن تصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته من خلال الإلتزام بالأنظمة والقوانين."

وتابع: "يأتي موضوع الشراء العام كواحد من العناوين الأساسية المهمة في هذا السياق، حيث يشكل الشراء العام ما مجموعه ١٣% من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥% من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيوية وأساسية تتصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين. هذا الأمر نحن

بحاجة إليه لا أن يبقى في الدائرة نفسها التي تعتمد حاليا على مستوى إدارة الدولة، لأن القانون الذي عملنا عليه طويلا في اللجان النيابية قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام لم يأت على مستوى الطموح الذي كنا نأمله والذي يتطلب ربما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجما مع الحقيقة الثابة، اننا نريد عمليات شراء عام شفافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقية تعتمد الآليات والأدوات القانونية والعلمية التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام. هذا الأمر يعتبر بالنسبة إلينا إصلاحا بنيويا له علاقة بالنظرة إلى الدولة ككل وليس تفصيلا جزئيا يتصل بمفردة واحدة بل يأتي في سياق متكامل لا بد من أن يصل إلى أهدافه في إعادة بناء كل المؤسسات التي تتكامل مع بعضها لتعطي الصورة النموذجية عن الدولة التي نريد."

واكد وزير المالية انه "لا يمكن أن نشهد مثل هذا الاهتمام العالمي والذي يأخذ واحدا من أشكاله من خلال اهتمام السفراء وممثلي المنظمات الدولية وكل المتابعين للملف اللبناني لا يمكن أن نتجاهل أن هذا الأمر يشكل تحديا لنا كمسؤولين لبنانيين في أن ننتج صورة نموذجية عما يجب أن تكون عليه إدارة الشراء العام في لبنان. ولا يمكن أيضا أن نتحدث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعديناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دولية واسعة في باريس مؤخرا من دون أن يكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والممولين والقطاع الخاص والدول والمؤسسات على أننا نسير في الطريق الصحيح. عندما نعطي هذه الصورة من التحدي لا نشكك في قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المرتجاة، بل نحاول أن نحفز الرأي العام وقوى المجتمع المدني والهيئات المراقبة لأعمال الدولة على أن تسلط الضوء على هذا الأمر لكي نصل إلى مرحلة نستطيع معها أن ننتج موقفا يحفظ مصالح هؤلاء الناس من جهة، ويحفظ قدرة الدولة على الاستمرار والتطور من جهة أخرى ."

وقال: "إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤولية في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندية لا تقيد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساو، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. عندما أقول هذا الكلام إنما أوجه نقدا عاما لنا جميعا لكي نتوقف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجية تقدم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتجية للشراء العام أيضا تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة."

وتابع: "لم يعد اليوم هناك، كما سمعنا، في العالم ربما إلا بعض من الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجية موحدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونيا والتي يستطيع أيا كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نعم نحن ملتزمون ونتعهد بأن نحول شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتمادا الآليات والأدوات والوسائل الإلكترونية الحديثة التي تعزز هذا المبدأ"، مشيرا الى ان "هذه المسألة ليست إدارية ولا تتصل فقط بعملية ضغط بل تأتي في سياق المنطق الاقتصادي ومنطق توظيف المال في خدمة الشأن الاجتماعي والشأن العام لكل الناس."

اضاف: "علينا أن ننتبه إلى أمر آخر، أنه عند وضع مثل هذه القواعد فالأثر المباشر سيكون على

الوقائع الاقتصادية الداخلية في لبنان، أيضا ربما من خلال إعطاء الأولوية للانتاج اللبناني لتحفيز القطاع الخاص اللبناني أولا على الإنتاج وثانيا على الاستيراد المنظم والقادر على أن يخدم التوجه الاقتصادي للدولة ورفع قيمة هذا الاقتصاد وحجمه بما يساعد على إعادة تشكيل الدورة المالية الجديدة وتكوينها بالطريقة التي تخفف إلى حد كبير من نسبة العجز ونسبة الدين على الناتج المحلي من خلال تكبير حجم هذا الناتج، بالإضافة إلى الوفر الذي سيؤمن للمالية العامة لتستطيع أن توظف جزءا من الأموال الموفرة لمشاريع وخدمات أخرى."

وقال: "علينا أن ننطلق إلى المرحلة العملية، وهذا المؤتمر في هذا السياق وهو ليس ملتقى للترف الفكري والنقاش النظري. بل المطلوب أن تصدر توصيات من مسؤولية وزارة المال أن تحملها إلى مواقع القرار التنفيذي في الحكومة وموقع القرار التشريعي في المجلس النيابي ولجانه المتخصصة. وبالتالي علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنية متخصصة في هذا الأمر للمباشرة فورا في إعداد دفاتر الشروط النموذجية والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العمومية وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمن وتحفظ قوة واستقلالية وحصانة هذه المؤسسات بعيدا عن تأثير الوزراء والمدراء وكل من يتصل بإدارة هذه الصفقات والعمل الجدي على التحول نحو تقديم الخدمات الإلكترونية التي تسمح بإطلاق المناقصات المفتوحة بعيدا عن الشوائب الإدارية."

واكد ان "علينا أن نصل إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئية إنما تأتي ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسساتها تتوحد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها بعض بالطريقة التي تؤمن وفرا أكيدا ستؤمن بعودة التوازن المالي للبلد". وقال: "هذا الأمر يرتبط بمشروع إعادة بناء الدولة كما بدأنا. ولا يمكن أن نتحدث عن مكافحة الفساد من دونه أو بتجاوزه، ولا يمكن أن نتحدث عن ضبط لمنطق الرشوة السائد، والتصنيفات العالمية تؤكد هذا الأمر، من دون أن نخطو خطوات على هذا الصعيد. حان الوقت لوضع حد لمثل هذه الممارسات، وحان الوقت لكي نؤكد أننا جديرون في حمل أمانة الناس في رسم مستقبلهم وأننا جديرون في المحافظة على تأمين فرص تحقيق طموحات شبابنا وأجيالنا الصاعدة."

اضاف: "وعلى صعيد آخر، فإن هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدي أمام كل القيادات السياسية اليوم، وفي ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمل مسؤوليتها في عملية إصلاح جدي وجذري لأوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية. المسألة ليست مسألة طلبات خارجية أو تمنيات خارجية أو تقارير تتصل بمؤسسات تصنيف دولية أو مؤسسات مالية دولية وليست ترفا إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نطلق فعلا عملية إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن. من الخطير جدا أن نغامر في توقعات الناس وبطموحاتهم، لنسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسية بعضها مع بعض. علينا أن نتحول إلى إدارة حكومية سياسية قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدي لحل هذه المشاكل. ومؤتمرنا هو على هذه الطريق وربما من المستغرب أن يأتي في الوقت الضائع، ولكن بالنسبة إلينا لا وقت يجب أن يضيع على الناس، وعلينا أن نستفيد من كل لحظة لكي نؤسس لبناء الدولة التي تحمي وطننا لبنان ."

دو بيوليه

ورأت نائبة رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيولييه أن توقيت المؤتمر "مناسب جدا إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدة وبرنامجا إصلاحيا طموحا ."

ورأت أن هذا البرنامج الإستثماري "مهم جدا لرفاه الشعب اللبناني ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني ."

واعتبرت أن "تنفيذ خطة الحكومة يتيح إصلاح إدارة عدد من القطاعات وإدارة الشراء العام"، مشددة على أنها "فرصة مهمة للغاية للبنان ."

وأضافت: "في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكل الخطة الإستثمارية خطرا كبيرا إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يعزز أهمية الشراء العام السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها ."

وأملت "أن يكون تحديث الشراء العام من أهم أولويات الحكومة الجديدة في الأشهر المقبلة"، وأن تعتمد في هذا المجال "مقاربة مدروسة تقوم على الإصلاح خطوة خطوة ."

واشارت إلى أن هذا الأمر "يتطلب احترام استقلالية الهيئات الرقابة الموجودة حاليا كديوان المحاسبة والتفتيش المركزي للتأكد من تنفيذ القوانين الحالية ومنها تلك التي أقرت حديثا، كقانوني الوصول إلى المعلومات ومكافحة غسل الأموال، ومن ثم على الحكومة الجديدة توضيح الصلاحيات والتحضير جيدا للانتقال إلى الهيئات والإجراءات الجديدة وفق المعايير الحديثة."

وأكدت أن الإتحاد الأوروبي "كان ولا يزال ملتزما دعم لبنان في هذا المجال"، مذكرة بما قدمه للبنان في هذا الصدد. وقالت إن "الإتحاد، انطلاقا من صداقته وشراكته القديمتين مع لبنان، ملتزم دعم استقراره ."

وشددت على أن مؤتمر "سيدر" يشكل "فرصة أمام الحكومة اللبنانية للبدء بتنفيذ خطة واسعة للاصلاح والإستثمار، والأهم أن يترافق ذلك مع آلية للمتابعة، توخيا للشفافية التامة والوصول إلى المعلومات ازاء الشركات الدوليين ."

وختمت قائلة: "كلما حصل تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات ساء الوضع الإقتصادي"، آملة في أن "تضمن الحكومة الجديدة برنامجها توصيات المؤتمر ومناقشاته."

بييري
أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للانشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فشرحت دور البنك في المنطقة، مشددة على "أهمية لبنان بالنسبة إليه". وأوضحت أن البنك سيركز في لبنان "على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص"، "ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجددة". وذكرت بأن "البنك ساهم في مؤتمر "سيدر"، وسيقدم الدعم "من خلال الخطة الاستثمارية". ورأت أن "الإصلاحات المالية التي التزم بها لبنان مهمة كونها تساهم في تعزيز الشفافية والإيرادات ."

وأضافت: "نتطلع لمساعدة الحكومة في تحضير برامج ضمن خطط الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص ونرغب في دعم مشاريع كهذه ."

وختمت بالتأكيد على "الشراكة بين البنك الأوروبي ولبنان ."

لازاريني
بدوره، لاحظ المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني أن "ثمة توافقا في لبنان على أهمية الاستقرار والنمو لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية". ووصف الشراء العام بأنه "من المواضيع الأساسية لبلوغ هذا الهدف". واشار إلى أنه "أحد الإصلاحات التي التزمتها حكومة لبنان في مؤتمر سيدر في باريس لتحسين الحوكمة المالية ."

كما اشار إلى أن "الحكومة اللبنانية ستعرض في شهر تموز المقبل خلال مؤتمر عالمي على أعلى المستويات السياسية سيعقد في نيويورك، التقدم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق الأهداف وخطتها للمضي قدما في المراجعة الوطنية الطوعية، وبوجود حكومة جديدة قريبا ومجلس نيابي جديد، يكون لبنان في موقع جيد للتخطيط لخطواته المقبلة في خطته الإصلاحية."

ورأى أن "المبادرات المطلوبة والتي تتناسب مع الرؤية الوطنية، لا تشمل فقط عناصر اقتصادية كتعزيز توفير فرص عمل، وقطاع سياحي نابضة، ومناخ ملائم للابتكار، إنما أيضا تعزيز الحماية الاجتماعية كالمساواة الجندرية، ونظام صحي يمكن للجميع استخدامه وتحسين نوعية التعليم، وكل ذلك يجب ألا يتعارض مع الحفاظ على البيئة اللبنانية، بل أن يكون متوازيا مع الحفاظ على نظام لبنان الإيكولوجي الغني."

وشدد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني "إلى جانب الحكومة ومجلس النواب لرسم وتحقيق لبنان الذي يطمح إليه اللبنانيون"، مبرزا "أهمية بناء القدرات البشرية والتدريب في عملية تطوير الشراء العام الفعال"، ودعا إلى "اعتبار الشراء العام مهنة أساسية في الإدارة". وختم مؤكدا "استعداد البنك الدولي والأمم المتحدة لمساعدة لبنان بكل الوسائل الممكنة في تحقيق الإصلاح في الشراء العام."

فوتوفات
وتحدث سيبير فوتوفات ممثلا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن "العالم يشهد ضغوطا متزايدة تتمثل في تدفقات المهاجرين وتزايد العنف، في حين أن ثمة شكا في قدرة الحكومات على مواجهة هذه الضغوط بفاعلية، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بها ."

وشدد على ضرورة "أن تعمل الحكومات لتمتين العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين لزيادة الثقة"، مشيرا إلى أن "البنك الدولي يعمل مع الحكومات لتحسين الشراء العام الإلكتروني ضمن ما يعرف الحكومة الإلكترونية ."

ولاحظ أن "لدى لبنان قدرات مهنية وعلمية تجعل منه بلدا جائبا، لكن التشريعات المتعلقة بالشراء العام فيه هي الأقدم في المنطقة إن لم يكن في العالم، وهي تاليا غير كافية وتجاوزها الزمن، ولا تلائم متطلبات العصر ."

وعدد منافع "تحديث قوانين الشراء العام، ومن بينها توفير الشفافية والعدالة والفاعلية والقابلية للمحاسبة، إضافة إلى كونها تمهد الطريق للاستدامة والحد من الفساد وتعزيز قدرة لبنان على جذب التمويل ومشاركة القطاع الخاص."

الحكيم
واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، أن "القرارات الحكيمة المسؤولة التي تتخذها الحكومات عند تخصيص الموارد العامة في مسائل الصحة والتربية والبنى التحتية هي المفتاح في مستقبل البلد، وفي دعم النشاط الاقتصادي وشبكات الأمان الاجتماعي خصوصا في أوقات الأزمات، وهي المفتاح لمساندة الإبداع باتجاه التنوع الاقتصادي والمنافسة ."

وشدد على ضرورة "التعاون لتحسين السياسات والقوانين والمؤسسات والأدوات المتعلقة بالشراء العام". ورأى أن "إصلاحات الحوكمة في العالم العربي ضرورة لدعم الإصلاحات التي توصل إلى الاستدامة المالية والمساواة في الدخل، وتعزز التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية، بالأخص لجهة الاهتمام بالمجموعات المهمشة". وأشاد بجهود الحكومة اللبنانية في هذا السياق من خلال مؤتمر "سيدر."

بساط
ولاحظت رئيسة المعهد لمياء المبيض البساط في كلمتها أن المؤتمر "يعقَد في ظل تحديات مالية كبيرة تواجه لبنان أدت إلى انعقاد مؤتمر سيدر في نيسان المنصرم ."

واضافت: "لكي يتمكن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، ثمة إصلاحات هيكلية أساسية، أولها يتعلق بقدرته على إدارة الأموال التي ستمنح له وعلى تحويل الخطط الطموحة واقعا ملموسا في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فاعلة شفافة تفتح المجال للتنافس وتوفير فرص العمل، وكذلك لتطبيق التزامات لبنان البيئية والاجتماعية". ولاحظت أن "معظم العمل في السنوات الأخيرة تركز حول تحديث الإطار القانوني للشراء العام في لبنان، لكن العمل الأساس الذي عادة ما يسبق وضع القوانين لم ينفذ، وخصوصا وضع سياسة عامة تلحظ دور الشراء كمكون أساس في إدارة أموال المكلفين بالضرائب، وأداة لمكافحة الفساد والتواطؤ وتعزيز الشفافية، ورافعة للتنمية المستدامة ."

وشددت أيضا على أهمية "فتح نقاش حقيقي على قاعدة شراكة حقيقية بين الجهات المعنية كافة، أي الدولة التي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لدخول سوق الشراء لتعزيز تنافسيتها وتطوير أعمالها، والمستفيدون من الخدمات العامة الذي يسعون لخدمة سريعة وفاعلة وذات جودة عالية."

ودعت إلى "الاستفادة من تجربة دول أخرى لجهة اعتماد المقاربات والتقنيات الحديثة في الشراء، وهي: أوكرانيا وتونس وتشيلي والبرتغال وفرنسا، بالإضافة إلى ممارسات جيدة ستشاركنا إياها المؤسسات الدولية المشاركة."

الجلسات
بعدها عقدت الجلسة العامة الأولى بعنوان "لماذا يعتبر الشراء العام أداة استراتيجية لتعزيز الصمود والنمو المستدام في لبنان؟"، تلتها جلسة عامة ثانية بعنوان "التنافسية والابتكار: كيف

يمكن للحكومة أن تعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام ."

ومن ثم عقدت طاولة مستديرة أولى عن "الخدمات الإلكترونية لتعزيز المنافسة والشفافية"، أعقبتها طاولة مستديرة ثانية تناولت "بيانات الشراء العام للحد من الغش والفساد ."

ويختتم المؤتمر غدا الأربعاء .

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/352199/

حسن خليل للإسراع في تشكيل حكومة تتحمّل مسؤوليتها في الإصلاح الجدّي

دعا إلى "تجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام"

خليل مفتتحاً مؤتمر الشراء العام في معهد باسل فليحان:

نتعهّد تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة

تبدأ بمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي

شدّد وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل اليوم الثلثاء على "الإسراع في تشكيل حكومة جديدة قادرة (...) على أن تتحمّل مسؤوليتها في عمليّة إصلاح جدّي وجذري للأوضاع الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة"، ودعا خلال افتتاح مؤتمر عن الشراء العام في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي- وزارة المالية، إلى "تجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام". وتعهّد خليل "تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات".

ولاحظ خليل في كلمته خلال مؤتمر "الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام" أنّ المؤتمر الذي افتُتِح بحضور عدد من المديرين العامين وممثلي الهيئات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات وممثلي المؤسسات الاقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني، "يأتي في لحظة مصيرية من تاريخ لبنان حيث التحدي الكبير إما أنْ نكون دولة قادرة على الاستمرار والحياة والصمود في وجه تحديات العالم، وإما أن نعلن فشلنا في مواكبة العصر وتحدّياته وعجزنا كمسؤولين سياسيّين في إدارة الدولة". وقال إن "لا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تحاسب في لبنان على أساس القوانين المرعيّة الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدّث قوانينها بطريقة تواكب العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب".

واضاف أن "مجمل القوانين المتّصلة بإدارة الدولة والمال العام يجب أن تُحدّث وأن تُصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته من خلال الإلتزام بالأنظمة والقوانين". وأشار إلى أن موضوع الشراء العام يعتبر واحداً من العناوين الأساسيّة المهمّة في هذا السياق، حيث يشكّل الشراء العام ما مجموعه ١٣% من حجم الموازنة العامة للدولة أي ما يوازي ٥% من الناتج الوطني، وبالتالي نحن أمام مسألة حيويّة وأساسيّة تتّصل باستقرارنا المالي والاقتصادي وبقدرة توظيف هذا المال بالطريقة الصحيحة التي تخدم مصالح المواطنين". وتابع: "نحن بحاجة إلى هذا الأمر بدلاً من أن يبقى في الدائرة نفسها التي تُعتَمَدُ حالياً على مستوى إدارة الدولة، لأنّ القانون الذي عملنا عليه طويلاً في اللجان النيابية، وهو قانون الصفقات العمومية أو الشراء العام، لم يأت على مستوى الطموح الذي كنّا نأمله والذي يتطلّب ربّما وبجرأة وضع اليد من جديد وإعادة النظر في صياغة هذا القانون لكي يأتي منسجماً مع الحقيقة الثابتة، أننا نريد عمليّات شراء عام شفّافة نزيهة تخضع لمنطق المنافسة الحقيقيّة، وتعتمد الآليّات والأدوات القانونيّة والعلميّة التي تسمح بالوصول إلى النتيجة المرجوّة والتي تحفظ المال العام ومصالح المواطنين وجودة المنتج نتيجة هذا الشراء العام". وشدد على أن "هذا الأمر يعتبر إصلاحاً بنيوياً له علاقة بالنظرة إلى الدولة ككل وليس تفصيلاً جزئياً يتّصل بمفردة واحدة بل يأتي في سياق متكامل لا بد من أنْ يصل إلى أهدافه في إعادة بناء كل المؤسّسات التي يتكامل بعضها مع بعض ليعطي الصورة النموذجية عن الدولة التي نريد". وقال: "لا يمكن أن نتجاهل هذا الاهتمام العالمي الذي يأخذ واحداً من أشكاله من خلال اهتمام السفراء وممثلي المنظمات الدولية وكل المتابعين الملف اللبناني، وهذا الأمر يشكل تحدياً لنا كمسؤولين لبنانيّين في أن ننتج صورة نموذجية عمّا يجب أن تكون عليه إدارة الشراء العام في لبنان. ولا يمكن أيضاً أن نتحدّث عن إطلاق مشاريع بمستوى وحجم ما أعدّيناه في المشروع الاستثماري التنموي في البلد والذي انعقد بمشاركة ومساهمة دوليّة واسعة في باريس من دون أن تكون لدينا القواعد التي تطمئن الواهبين والمموّلين والقطاع الخاص والدول والمؤسّسات على أننا نسير في الطريق الصحيح". وتابع: "عندما نعطي هذه الصورة من التحدّي، لا نشكك في قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المرتجاة، بل نحاول أن نحفّز الرأي العام وقوى المجتمع المدني والهيئات المراقبة لأعمال الدولة على أنّ تسلّط الضوء على هذا الأمر لكي نصل إلى مرحلة نستطيع معها أن ننتج موقفاً يحفظ مصالح هؤلاء الناس من جهة، ويحفظ قدرة الدولة على الاستمرار والتطوّر من جهة أخرى".

واضاف: "إسمحوا لي أن أعترف أمامكم أننا لم نكن في كثير من الأحيان على قدر المسؤوليّة في احترام القواعد التي يجب أن تعتمد في إدارة الصفقات والشراء العام، لا عبر إدارة المناقصات وبطريقة شفافة ندّية لا تقيّد هذه الإدارة بدفاتر شروط عاجزة عن فتح باب المنافسة أمام الناس بشكل متساوٍ، ولا على مستوى القرار بضبط الشراء بالتراضي الذي حصل في كثير من المجالات والمحطات. وعندما أقول هذا الكلام إنّما أوجّه نقداً عاماً لنا جميعاً لكي نتوقّف وبشكل واضح وجلي وصريح عن كل أشكال صفقات الشراء العام بالتراضي وأن نصل، وهذا من أهداف هذا المؤتمر وتوصياته، إلى إعداد دفاتر شروط نموذجيّة تُقدَّم في كل المجالات وتأتي في سياق استراتيجيّة للشراء العام أيضاً تشمل كل إدارات ومؤسسات الدولة". وقال: "لم يعد يوجد اليوم في العالم ربّما إلا بعض الدول التي لا تعتمد دفاتر شروط نموذجيّة موحّدة، ولا يوجد اليوم كثير من الدول التي لا تعتمد المناقصات المفتوحة إلكترونياً والتي يستطيع أيّ كان في البلد أن يدخل وأن يشارك ويبدي رأيه وأن يعزّز مبدأ المنافسة المطلوب في هذه المجالات. لهذا نحن ملتزمون ونتعهّد بأن نحوّل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتمادا الآليّات والأدوات والوسائل الإلكترونيّة الحديثة التي تعزّز هذا المبدأ".

واعتبر أن "هذه المسألة ليست إداريّة ولا تتّصل فقط بعمليّة ضغط بل تأتي في سياق المنطق الاقتصادي ومنطق توظيف المال في خدمة الشأن الاجتماعي والشأن العام لكل الناس". ورأى أن "الأثر المباشر لهذه القواعد سيكون على الوقائع الاقتصاديّة الداخليّة في لبنان، أيضاً ربّما من خلال إعطاء الأولويّة للإنتاج اللبناني لتحفيز القطاع الخاص اللبناني أولاً على الإنتاج وثانياً على الاستيراد المنظّم والقادر على أن يخدم التوجّه الاقتصادي للدولة ورفع قيمة هذا الاقتصاد وحجمه بما يساعد على إعادة تشكيل الدورة الماليّة الجديدة وتكوينها بالطريقة التي تخفّف إلى حدٍ كبير من نسبة العجز ونسبة الدين على الناتج المحلّي من خلال تكبير حجم هذا الناتج، بالإضافة إلى الوفر الذي سيؤمّن للماليّة العامة لتستطيع أن توظّف جزءاً من الأموال الموفّرة لمشاريع وخدمات أخرى".

وشدد على ضرورة "الإنطلاق إلى المرحلة العمليّة"، معتبراً أن "هذا المؤتمر ليس ملتقى للترف الفكري والنقاش النظري. بل المطلوب أن تصدر توصيات من مسؤوليّة وزارة المالية أن تحملها إلى مواقع القرار التنفيذي في الحكومة وموقع القرار التشريعي في المجلس النيابي ولجانه المتخصّصة. وبالتالي علينا العمل على إنشاء مجموعة عمل فنّية متخصّصة في هذا الأمر للمباشرة فوراً في إعداد دفاتر الشروط النموذجيّة والدفع باتجاه إقرار قانون الصفقات العموميّة وتحديث إدارة المناقصات والتفتيش المركزي بالطريقة التي تؤمّن وتحفظ قوّة واستقلاليّة وحصانة هذه المؤسّسات بعيداً عن تأثير الوزراء والمديرين وكل من يتّصل بإدارة هذه الصفقات والعمل الجدّي على التحوّل نحو تقديم الخدمات الإلكترونيّة التي تسمح بإطلاق المناقصات المفتوحة بعيداً عن الشوائب الإداريّة".

وشدد على ضرورة "الوصول إلى مرحلة لا تكون المناقصات فيها جزئيّة إنما تأتي ضمن جدول عام لكل الدولة في كل مؤسّساتها تتوحّد فيها المواد الشبيهة والمماثلة لبعضها بعض بالطريقة التي تؤمّن وفراً أكيداً ستؤمّن بعودة التوازن المالي للبلد". ورأى أن "هذا الأمر يرتبط بمشروع إعادة بناء الدولة". وقال: "لا يمكن أن نتحدّث عن مكافحة الفساد من دونه أو بتجاوزه، ولا يمكن أن نتحدّث عن ضبط لمنطق الرشوة السائد، والتصنيفات العالميّة تؤكّد هذا الأمر، من دون أن نخطو خطوات على هذا الصعيد". واعتبر أن "الوقت حان لوضع حدٍ لمثل هذه الممارسات، ولكي نؤكّد أننا جديرون في حمل أمانة الناس في رسم مستقبلهم وأننا جديرون في المحافظة على تأمين فرص تحقيق طموحات شبابنا وأجيالنا الصاعدة".

ولاحظ أن "هدر الوقت هو جزء من الفساد، ولهذا التحدّي أمام كل القيادات السياسيّة اليوم، وفي ظلّ ظروف اقتصاديّة وماليّة معقّدة وصعبة على مستوى الداخل والمنطقة، أن نسرع في تشكيل حكومة جديدة، قادرة على إعادة تشكيل هذه الثقة وبنائها بين المواطن والدولة وأن تتحمّل مسؤوليتها في عمليّة إصلاح جدّي وجذري لأوضاعنا الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة". واضاف: "المسألة ليست مسألة طلبات خارجيّة أو تمنيات خارجيّة أو تقارير تتّصل بمؤسّسات تصنيف دوليّة أو مؤسّسات ماليّة دولية وليست ترفاً إنما هي حاجة وطنية داخلية لكي نُطلق فعلاً عمليّة إصلاح حقيقي بنيوي لا يمكن أن نستمر من دونه. وهذا الأمر يتطلّب أن نستكمل بناء مؤسساتنا الدستورية من خلال تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن". وتابع: "من الخطير جداً أن نغامر في توقّعات الناس وبطموحاتهم، لنُسرع ونتجاوز الجدل القائم حول بعض التفاصيل المتصلة بأحجام وبمحاولات رسم سواتر وحدود في علاقات القوى السياسيّة بعضها مع بعض". وختم قائلاً: "علينا أنْ نتحوّل إلى إدارة حكوميّة سياسيّة قادرة على أن تلامس حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي وأن نعمل بشكل جدّي لحل هذه المشاكل. ومؤتمرنا هو على هذه الطريق وربما من المستغرب أنْ يأتي في الوقت الضائع ولكن

بالنسبة إلينا لا وقت يجب أن يضيع على الناس، وعلينا أن نستفيد من كل لحظة لكي نؤسّس لبناء الدولة التي تحمي وطننا لبنان".

دو بيوليه

ورأت نائبة رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان جوليا كوش دو بيوليه أن توقيت المؤتمر "مناسب جداً إذ يأتي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر سيدر الذي قدّمت فيه الحكومة اللبنانية خطة مشاريع استثمارية شاملة تشمل قطاعات عدّة وبرنامجاً إصلاحياً طموحاً". ورأت أن هذا البرنامج الإستثماري "مهم جداً لرفاه الشعب اللبناني ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني". واعتبرت أن "تنفيذ خطة الحكومة يتيح إصلاح إدارة عدد من القطاعات وإدارة الشراء العام"، مشددة على أنها "فرصة مهمة للغاية للبنان". وأضافت: "في ظل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ١٥٠ في المئة، قد تشكل الخطة الإستثمارية خطراً كبيراً إذا تمت إدارتها بطريقة سيئة، وهذا ما يعزز أهمية الشراء العام السليم والحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في تحقيق الفائدة القصوى للبنان من المشاريع التي سينفذها". وأملت "أن يكون تحديث الشراء العام من أهم أولويات الحكومة الجديدة في الأشهر المقبلة"، وأن تعتمد في هذا المجال "مقاربة مدروسة تقوم على الإصلاح خطوةً خطوة". واشارت إلى أن هذا الأمر "يتطلّب احترام استقلالية الهيئات الرقابة الموجودة حالياً كديوان المحاسبة والتفتيش المركزي للتأكد من تنفيذ القوانين الحالية ومنها تلك التي أقرت حديثاً، كقانوني الوصول إلى المعلومات ومكافحة غسل الأموال، ومن ثم على الحكومة الجديدة توضيح الصلاحيات والتحضير جيدا للإنتقال إلى الهيئات والإجراءات الجديدة وفق المعايير الحديثة".

وأكّدت أن الإتحاد الأوروبي "كان ولا يزال ملتزماً دعم لبنان في هذا المجال"، مذكّرة بما قدّمه للبنان في هذا الصدد. وقالت إن "الإتحاد، انطلاقاً من صداقته وشراكته القديمتين مع لبنان، ملتزم دعم استقراره". وشدّدت على أن مؤتمر "سيدر" يشكّل "فرصة أمام الحكومة اللبنانية للبدء بتنفيذ خطة واسعة للإصلاح والإستثمار، والأهم أن يترافق ذلك مع آلية للمتابعة، توخياً للشفافية التامة والوصول إلى المعلومات ازاء الشركات الدوليين". وختمت قائلة: "كلما حصل تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات ساء الوضع الإقتصادي"، آملة في أن تضمّن الحكومة الجديدة برنامجها توصيات المؤتمر ومناقشاته.

بييري

أما مديرة مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدى لبنان غريتشين بييري فشرحت دور البنك في المنطقة، مشددة على أهمية لبنان بالنسبة إليه. وأوضحت أن البنك سيركّز في لبنان "على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص"، ويهتم بالقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والطاقة المتجدّدة. وذكّرت بأن البنك ساهم في مؤتمر "سيدر"، وسيقدم الدعم "من خلال الخطة الاستثمارية". ورأت أن الإصلاحات المالية التي التزم بها لبنان "مهمّة كونها تساهم في تعزيز الشفافيّة والإيرادات". وأضافت: "نتطلع لمساعدة الحكومة في تحضير برامج ضمن خطط الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص ونرغب في دعم مشاريع كهذه". وختمت بالتأكيد على الشراكة بين البنك الأوروبي ولبنان.

لازاريني

ولاحظ المنسّق المقيم للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني أن "ثمّة توافقاً في لبنان على أهمية الاستقرار والنمو لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية". ووصف الشراء العام بأنه "من المواضيع الأساسية لبلوغ هذا الهدف". واشار إلى أنه "أحد الإصلاحات التي التزمتها حكومة لبنان في مؤتمر سيدر في باريس لتحسين الحوكمة الماليّة".

واشار إلى أن "الحكومة اللبنانية ستعرض في شهر تمّوز المقبل خلال مؤتمر عالمي على أعلى المستويات السياسيّة سيُعقد في نيويورك، التقدّم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق الأهداف وخطّتها للمضيّ قُدُماً في المراجعة الوطنيّة الطوعيّة، وبوجود حكومة جديدة قريباً ومجلس نيابي جديد، يكون لبنان في موقع جيّد للتخطيط لخطواته المقبلة في خطته الإصلاحيّة"

ورأى أن "المبادرات المطلوبة والتي تتناسب مع الرؤية الوطنيّة، لا تشمل فقط عناصر اقتصاديّة كتعزيز توفير فرص عمل، وقطاع سياحي نابضة، ومناخ ملائم للابتكار، إنّما أيضاً تعزيز الحماية الاجتماعية كالمساواة الجندريّة، ونظام صحّي يمكن للجميع استخدامه وتحسين نوعيّة التعليم، وكلّ ذلك يجب ألا يتعارض مع الحفاظ على االبيئة اللبنانية، بل أن يكون متوازياً مع الحفاظ على نظام لبنان الإيكولوجي الغني".

وشدّد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني "إلى جانب الحكومة ومجلس النواب لرسم وتحقيق لبنان الذي يطمح إليه اللبنانيون". كذلك ابرز أهمية بناء القدرات البشرية والتدريب في عملية تطوير الشراء العام الفعّال، ودعا إلى "اعتبار الشراء العام مهنة أساسيّة في الإدارة". وختم مؤكداً استعداد البنك الدولي والأمم المتّحدة "لمساعدة لبنان بكل الوسائل الممكنة في تحقيق الإصلاح في الشراء العام".

فوتوفات

وتحدث سيبير فوتوفات ممثلاً المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومارجا، فلاحظ أن "العالم يشهد ضغوطاً متزايدة تتمثل في تدفقات المهاجرين وتزايد العنف (...) في حين أن ثمة شكاً في قدرة الحكومات على مواجهة هذه الضغوط بفاعلية، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بها". وشدد على ضرورة "أن تعمل الحكومات لتمتين العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين لزيادة الثقة". واشار إلى أن "البنك الدولي يعمل مع الحكومات لتحسين الشراء العام الإلكتروني ضمن ما يعرف الحكومة الإلترونية". ولاحظ أن "لدى لبنان قدرات مهنية وعلمية تجعل منه بلداً جائباً، لكن التشريعات المتعلقة بالشراء العام فيه هي الأقدم في المنطقة إن لم يكن في العالم، وهي تالياً غير كافية وتجاوزها الزمن، ولا تلائم متطلبات العصر". وعدّدَ منافع تحديث قوانين الشراء العام، ومن بينها توفير الشفافية والعدالة والفاعلية والقابلية للمحاسبة، إضافة إلى كونها "تمهّد الطريق للاستدااامة والحدّ من الفساد وتعزيز قدرة لبنان على جذب التمويل ومشاركة القطتاع الخاص".

الحكيم

واعتبر الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط محمد علي الحكيم، أن "القرارات الحكيمة المسؤولة التي تتّخذها الحكومات عند تخصيص الموارد العامة في مسائل الصحّة والتربية والبنى التحتيّة هي المفتاح في مستقبل البلد، وفي دعم النشاط الاقتصادي وشبكات الأمان الاجتماعي خصوصاً في أوقات الأزمات، وهي المفتاح لمساندة الإبداع باتجاه التنوّع الاقتصادي والمنافسة". وشدد على ضرورة "التعاون لتحسين السياسات والقوانين والمؤسّسات والأدوات المتعلّقة بالشراء العام". ورأى أنّ "إصلاحات الحوكمة في العالم العربي ضرورة لدعم الإصلاحات التي توصل إلى الاستدامة الماليّة والمساواة في الدخل، وتعزّز التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية، بالأخص لجهة الاهتمام بالمجموعات المهمّشة". وأشاد بجهود الحكومة اللبنانية في هذا السياق من خلال مؤتمر "سيدر".

بساط

ولاحظت رئيسة المعهد لمياء المبيّض البساط في كلمتها أن المؤتمر "يُعقَد في ظلّ تحديات مالية كبيرة تواجه لبنان أدّت إلى انعقاد مؤتمر سيدر في نيسان المُنصرم". واضافت: "لكي يتمكّن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، ثمة إصلاحات هيكلية أساسيّة، أوّلها يتعلّق بقدرته على إدارة الأموال التي ستُمنَح له وعلى تحويل الخطط الطموحة واقعاً ملموساً في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فاعلة شفافة تفتح المجال للتنافس وتوفير فرص العمل، وكذلك لتطبيق التزامات لبنان البيئية والاجتماعية". ولاحظت أن "مُعظم العمل في السنوات الأخيرة تركّز حول تحديث الإطار القانوني للشراء العام في لبنان، لكن العمل الأساس الذي عادة ما يسبق وضع القوانين لم ينفّذ، وخصوصاً وضع سياسة عامة تَلحظ دور الشراء كمكوّن أساس في إدارة أموال المكلفين بالضرائب، وأداة لمكافحة الفساد والتواطؤ وتعزيز الشفافية، ورافعة للتنمية المستدامة". وشددت أيضاً على أهمية "فتح نقاش حقيقي على قاعدة شراكة حقيقيّة بين الجهات المعنيّة كافة، أي الدولة التي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لدخول سوق الشراء لتعزيز تنافسيتها وتطوير أعمالها، والمستفيدون من الخدمات العامة الذي يسعون لخدمة سريعة وفاعلة وذات جودة عالية".
ودعت إلى "الاستفادة من تجربة دول أخرى لجهة اعتماد المقاربات والتقنيات الحديثة في الشرا، وهي: أوكرانيا وتونس وتشيلي والبرتغال وفرنسا، بالإضافة إلى ممارسات جيدة ستشاركنا إياها المؤسسات الدولية المُشاركة".

الجلسات

بعدها عُقِدت الجلسة العامة الأولى بعنوان "لماذا يُعتبر الشراء العام أداة استراتيجية لتعزيز الصمود والنمو المستدام في لبنان؟"، تلتها جلسة عامة ثانية بعنوان "التنافسيّة والابتكار: كيف يمكن للحكومة أن تعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام". ومن ثمّ عُقدت طاولة مستديرة أولى عن "الخدمات الإلكترونية لتعزيز المنافسة والشفافية"، أعقبتها طاولة مستديرة ثانية تناولت "بيانات الشراء العام للحدّ من الغشّ والفساد". ويُختتم المؤتمر غداً الأربعاء.

https://www.akhbaralyawm.com/57025_%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%91%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%91%D9%8A

وزير المال علي حسن خليل يدعو إلى تحديث القوانين المتصلة بإدارة الدولة والمال العام

https://www.youtube.com/watch?v=7ht3Aw3D0ME

حسن خليل: للاسراع في تشكيل حكومة قادرة على اعادة بناء الثقة

أكد وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل ان التحدي أمام القيادات السياسية في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة هو في الاسراع في تشكيل حكومة جديدة قادرة على اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

وراى خليل ان مجمل القوانين المتصلة بادارة الدولة يجب ان تحدد بطريقة تعيد ثقة المواطن اللبناني بدولته ، مؤكدا الالتزام بتحويل ادارة الهدر والفساد الى حقيقة عبر التركيز على ادارة مناقصات حكيمة ومن خلال العمل على دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الاليات والادوات الحديثة التي تعزز هذا المبدأ .

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/386577/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%86/ar